رسالة الإمام الحافظ لسان السُّنَّةِ الغراء
السيد محمد عبد الحي الكتاني الحسني
للإمام العلامة السيد محمد المكي بن عزوز التونسي

المؤلـــف	الإمام الحافظ السيد عبد الحي الكتاني
تحقيـــق	خالد بن محمد المختار البداوي السباعي
الإيداع القانوني	2020MO2482
ردمـــك	978-9954-698-67-9
الطبعـــة	الأولى - ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م

ISBN 978-9954-698-67-9
9 789954 698679



المملكة المغربية
طنجة - شارع لبنان - إقامة يامنة
الطابق الثالث - رقم ٤٧
٠٠٢١٢٦٥٦٩٩٣١٤٧
dar.alkatani@gmail.com

الجمهورية اللبنانية
بيروت - شارع برج أبي حيدر
ص.ب ٥٥٥٦-١٤ بيروت
٠٠٩٠٥٣١٥٩٠٣٥٩٣
دار الحديث الكتانية

رسالة الإمام الحافظ

لسان السُّنَّة الغرَّاء

السيد محمَّد عبد الحي بن عبد الكبير الكتَّاني الحسنيّ

ولد سنة ١٣٠٣ وتوفي سنة ١٣٨٢

إلى الإمام العلّامة

السيّد محمّد المكّي بن مصطفى ابن عزوز الحسني التّونسيّ

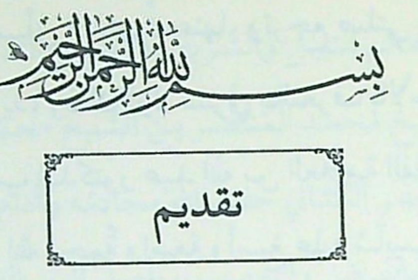
ولد سنة ١٢٧٠ وتوفي سنة ١٣٣٤

وفيها جُملة من آراء الإمام الكتّاني في المعرفة والسُّلوك والمنهج
وجُملة مِن الأعلام كابن العربي الحاتمي وابن تيمية والسّبكي والنّبهاني وغيرهم

تحقيق

خالد بن محمّد المختار البداوي السّباعي





تقديم

الحمدُ لله وكفى، وصلاته وسلامُه على عباده الذين اصْطَفى، خُصوصًا نبينا المُصْطَفى.

أما بعد، فإنني أَشْرُفُ اليوم بالتقديم والتعريف برسالة نفيسة صادرة من الإمام الكبير الحافظ الشهير لسان السُّنّةِ الغرّاء السيد محمد عبدالحي بن عبد الكبير الكتاني الحسني رحمه الله تعالى، وَجَّهَها لصديقه الحميم، ووِدِّه الصميم، الإمام الكبير العلامة السيد محمد المكي بن عزوز التونسي رحمه الله تعالى، وهي مَحْشُوّةٌ بأدَبٍ جَمٍّ، وعِلْمٍ غزير، ومعلومات تاريخية كثيرة، وهي مع ذلك صورة مُصَغَّرةٌ لآراء الإمام السيد الكتاني، ومنهاجه الفِكْري والفِقْهي والسُّلوكي والمعرفي عمومًا، ورأيِه وتقييمه لجُملةٍ من الأعلام، الذين كثُر فيهم وعنهم الكلام، بين مُتَعَصِّبٍ لهم وبين كاشح عنهم، فأبدى السيد الإمام رأيه الوَسَطي فيهم، وبسطَ ذلك بما لا نراه بهذا البسطِ في غيره من مصنفاته، وفيها إلى ذلك مثالٌ من أمثلة التواصل العلمي الزاهر في القرن المُنْصَرِم.



ومن فوائدها تقريبُ شخصية الإمامين المُرْسِلِ وَالمُرْسَلِ إليه، إلى غير ذلك من فوائدها التي سيأتي الحديثُ عنها، وترجع صلتي بهذه الدُّرَّة إلى نحو خمس عشرة سنة أو تزيد، وذلك أول تشرفي بالتعرف بالأستاذ الكبير العلامة المُحَقِّق المُؤَرِّخ الأديب الدكتور عبد الله بن العلامة الفقيه المفتي المرابط الترغي الطنجي رحمه الله رحمةً واسعة وأسبغ عليه شآبيب الرحمة والغُفْران، فما أن تشرَّفْتُ بالتعرف إليه وعلم رحمه الله عنايتي بتراث الحافظ الكتاني، إلّا وبادرَ مشكورًا بتصوير نُسْخةٍ من هذه المُراسلة التي كانت في مكتبته العامرة مُصَوَّرةً من مكتبة شيخه ومجيزه العلامة المُؤَرِّخ الشريف محمد بن عبد الهادي المنوني الحسني رحمهما الله تعالى.

ولقد وَقَعَتْ مني موقعها لنفاستها، وعالي مَرْتَبَتِها، وقرأتُها مرّات، واستفدتُ منها في مؤلَّفاتي وتحقيقاتي، كما قُمت بتصوير نسخٍ كثيرة منها لمشايخي وأصدقائي في عِدّةِ بُلْدان. وخلالَ تِلك الفترة كانت نيتي مُنْعَقِدةً لإخراجها وإبرازها مطبوعة في حُلةٍ بهيجة، إلّا أنَّ تزاحم الأعمال في وقت واحد حال دون ذلك، والآن وقد فارقنا أستاذنا الكبير أَحْبَبْتُ إحياءً لذكراه، وتبشيره في قبره بأنَّ ما خلَّفَه من علم وبذله من مصوراته وعلومه نافعُه بإذن الله، فصرفتُ الوجهة للعناية بها والتقديم لها وضبط نصها والتعليق عليه بما يناسب المقام، جاعلًا ثواب العمل فيها وإبرازها في ميزان حسنات فقيدنا المرحوم بكرم الله، إن تَحَنَّنَ وتفضَّل الله سبحانه وتعالى بقبول هذا العمل مني.

وممّا شجَّعني على المضيِّ في العمل أنَّ أخي الأكبر وشقيق الروح الأستاذ الجليل والعالم النبيل والشريف الأصيل الدكتور سيدي حمزة بن مولاي علي بن الشيخ محمد المنتصر بن الشيخ محمد الزمزمي بن الإمام السيد محمد بن جعفر الكتاني حفظ الله مجادته وأدام سعادته، تفضَّلَ عليَّ والفضلُ له موروث بالفرض والتعصيب، بأصلِ الرسالة بخط الحافظ رحمه الله، هديةً غاليةً منه يوم عُرْسِي، وهي من أجل مَغْنَمٍ، وزاد - رزقه الله الحُسْنى وزيادة - بأن أكرمني بمصوّرة نُسْخة ثالثة من الرسالة، فكأني باجتماع تلك الأصول الثلاثة تَسْتَحِثُّني على إخراجها، قائلةً: هذا الأصل بخط الحافظ بحمد الله يُشَرِّفُ مكتبتك، ويرفعها ويُزَيِّنُها، إضافةً إلى حثِّ عدد من المحبين ممن أطلعتهم على الرسالة، فقد كرروا عليَّ الطلب بإبرازها وإخراجها، فمنهم الأستاذ العلامة المرحوم سيدي عبد الله المرابط الترغي رحمه الله تعالى، ومنهم شيخنا العلامة الكبير والسيد النحرير سيدي ومولاي مصطفى بن أحمد بن عبد الرحمن البحياوي الحسني حفظه الله تعالى ومدَّ في عمره وبارك في عطائه، فقد قرأتُ عليه فقراتٍ منها، فأُعْجِبَ بها غاية، وبما فيها من دقائق العلم والمنهج الوسطي، وأصرَّ على إخراجها وإبرازها في أقرب الأوقات.

وكان أن يسّر الله تعالى في فاتح محرم الحرام من سنة ١٤٣٧هـ العودة إليها، فنقلتها وقابلتها وعلَّقْتُ عليها بما يُوَضِّحُ النَّص ويربط بينه وبين مؤلفات الإمام، وقدمتُ للرسالة بمقدمات مفيدة، عرفتُ فيها بالعلاقات الوطيدة بين

الإمامين المُرْسِلِ والمُرْسَلِ إليه، ثُمَّ التعريف بكتاب «عمدة الأثبات» وتلخيص الحافظ له لكثرة ورود ذكره في الرسالة، ثم وصف الرسالة وتحليلها وفوائدها ونسخها الخطية، وبذلك تمت المقدمة، وختامًا أسأل الله سبحانه وتعالى أن يتقبّل مني هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسنات الأستاذ الكبير سيدي عبد الله المرابط الترغي رحمه الله تعالى وغفر له وجعل قبره مزارًا لملائكة الرحمة.

والحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه خديم تراث الإمام السيد محمد عبد الحي الكتاني الحسني

الفقير خالد بن محمد المختار البداوي السباعي الحسني

صبيحة يوم الأحد ١١ من محرم الحرام سنة ١٤٣٧

بثغر طنجة حرسه الله وسائر بلاد المسلمين

ثُمَّ لم يتسير إبرازها إلّا في شهر شعبان المُكَرَّم سنة ١٤٤١، رفع الله عن الأمة الإسلامية الوباء، ورزقنا الشفاء، والعافية من كل الأسقام والأدواء، والحمدُ لله رب العالمين، وكتب في ألمانيا الغربية في مدينة منشن جلادباخ.

* * *

التعريف بالإمام المكي بن عزوز
وعلاقته مع الإمام الحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني

موجز ترجمته[1]:

وُلد سنة ١٢٧٠ بنفطة، وطلب العلم على مشايخها ومشايخ تونس، وشارك في العلوم الإسلامية، فضرب في كُلِّ فنٍ منها بسَهْمٍ وافر.

ولي الإفتاء بنفطة سنة ١٢٩٧ وله من العمر ستٌّ وعشرون سنة، ثُمَّ ولي قضائها، وعاد إلى تونس سنة ١٣٠٩، وفي سنة ١٣١٣ رحل إلى عاصمة الخلافة الإسلامية إسطنبول، فتولّى بها تدريس الحديث في دار الفنون ومدرسة الواعظين، واستقرّ بها إلى أن توفي رحمه الله تعالى.

كان كثير التدريس بكل بلد وقُطْرٍ حَلَّ به، وفي كتاب «الإفادات

---

(١) مصادر ترجمته: «فهرس الفهارس» (٢/ ٨٥٦-٨٦١)، «الرحلة الجزائرية التونسية القيروانية» (١/ ق٤٩) وفيها قائمة بمؤلفاته نقلًا من خطه، «بيوتات جبل درن وزواياه ورجاله» (ق٩٠، رحلة مراكش والحوز والصويرة، وقد لَخَّصَ فيها «عمدة الأثبات»)، معجم الآخذين عن الرضوي (ق٢٣، ٣٢-٣٣)، تعريف الخلف (٢/ ١٩٦)، «شجرة النور الزكية» (١/ ٤٢٣)، «إتحاف الإخوان باختصار مطمح الوجدان في أسانيد الشَّيخ عمر حمدان» (ص٤٨-٤٩)، «عنوان الأريب عمن نشأ في تونس من عالم وأديب» (٢/ ١١٢٧-١١٣٤)، «الأعلام» للزركلي (٧/ ١١٠)، «تراجم الأعلام» لمحمد الفاضل بن عاشور (ص١٨٧-١٩٣)، «تراجم المؤلفين التونسيين» (٣/ ٣٨٢-٣٩٠).

والإنشادات»(١) إشارة إلى كثرة تدريسه بزاوية الهامل بالقطر الجزائري في وروده المُتكرِّر عليها.

صلته بالحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني:

رغم الفارق في السِّنِّ بين الإمامين البالغ أكثرَ من ثلاثين سنة، إذ ولد الأستاذ ابن عزوز سنة ١٢٧٠، وولد السيد الكتاني سنة ١٣٠٣، وبُعد الديار عند التعارف؛ فابن عزوز كان مستقرًّا بعاصمة الخلافة الإسلامية إسطنبول، والكتاني في عاصمة المغرب العلمية فاس، وبينهما من المسافات والبعد ما بينهما، إلَّا أنَّ نِقَاطَ الالتقاء والتقارب الفكري والمعرفي والمنهجي وخدمة الإسلام والمسلمين جعلهما يجتمعان على مبادئ مُتقاربة، وينطلقان من مرجعيات مُتَّحِدة في سبيل الإصلاح ومحاربة الغلو والتطرف والتعصب، والدعوة إلى التجديد، وإحياء دارس العلوم، مع مساعي إصلاحية كثيرة، فكلاهما كان شيخ طريقة صوفية، فابن عزوز كان شيخ الطريقة الخلوتية، والكتاني شيخ الطريقة الكتانية، وكلاهما له نظرات إصلاحية في السلوك والتصوف والفقه والحديث والدعوة وغيرها، مِمّا ستُسْفِرُ عن بعضه رسالة الكتاني لابن عزوز إلى ما نصه المقصودة بالتحقيق والعناية هنا.

وقد قال الحافظ في ترجمة صاحبه من «فهرس الفهارس»(٢): «وأعجب ما كان فيه الهيام بالأثر والدعاء إلى السُّنّة، مع كونه كان شيخ طريقة، ومن المُطَّلِعين على الأفكار العصرية، وهذه نادرة النوادر في زماننا هذا، الذي كَثُرَ

(١) (ص٣٨١-٣٨٢).

(٢) (٢/ ٨٥٦).

فيه الإفراط والتفريط، وقَلَّ من يسلك فيه طريق الوسط والأخذ من كل شيء بأحسنه، عاملًا على قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُواْ بِأَحْسَنِهَا﴾(١)».

وقال الإمام في مذكراته(٢): «وممن يُعَدُّ من هذا الطراز في اتساع الرواية والاعتناء بها - وإن لم أَلْقَهُ - الشَّيخ المكي بن المصطفى بن عزوز، أخذ بتونس وكاتب أهل الحجاز ومصر والمغرب والجزائر، ودرّس وأَلَّفَ وحرَّرَ ونظمَ ونثرَ، واستقرَّ أخيرًا بالآستانة إلى أن مات بها، ولكن كانت المراسلة بيننا لا تَنْقَطِعُ من فاس إلى إسطنبول، وربما فكَّرْتُ في المسألة تخطر لي بالليل فَبَعْدَ عشرة أيام يُخْبِرُنِي أنه خطرت له في تلك اللَّيلة بعينها، وكان يُعَدُّ بحقٍ مُسْنِدَ إفريقية وعالمها، بل كان أعلم من الرَّجلين المسنِدَين (الشَّيخ أحمد أبو الخير العطار، والشَّيخ عبد الستار الدهلوي) بالتفسير والفقه والتصوف والفلك والقراءات والتجويد، لأنه درَّس وقضى، وهو جزائري الأصل، تونسي الدار، من بيت عظيم في القطرين التونسي والجزائري، إصْطَنْبُولي المدفن، وله المُؤلفات العدّة في عدة فنون، مع الشعر الحسن والخطِّ الجيد. ولو جمعت مكاتيبه لي لكانت مجلدًا، وألَّف باسمي فهرسًا سمّاه «عمدة الأثبات»، رتَّبَ الأثبات فيه على حروف المعجم، يخرج في جزء لطيف، وآثاره التي بتونس والجزائر شيِّقة فائقة. بَقِيَ يُكاتبني من عام ١٣٢٥ إلى أن مات عام ١٣٣٤، وربما كان المكتوب لي يستغرق نحو الأربعين صحيفة، وأنا كذلك.

جَمالَ ذي الأَرْضِ كانوا فِي الحَياةِ وَهُم

بَعْدَ المَماتِ جَمالُ الكُتْبِ والسِّيَرِ»

(١) الأعراف: ١٤٥.

(٢) (ق١٣٧).

كلام الحافظ الكتاني عن البيت العزوزي:

قال في كتابه «الإفادات والإنشادات وبعض ما تحملته من لطائف المحاضرات»[١]: «وآل عزوز هؤلاء من أشهر مشاهير القُطْرَيْن في القرن الماضي وهذا، تعدَّدَ فيهم العلماء والصُّلحاء والأدباء، ويكفي أن يكون منهم عالم إفريقية الشَّيخ المكي بن عزوز دفين الآستانة، والعالم الصالح المُسْنِدُ المُعَمَّرُ بقية البقية في المدينة المنورة الشَّيخ أحمد الأمين ابن الشَّيخ المدني بن عزوز وغيرهم كثير، خاتمتهم عالم تونس الشَّيخ التبريزي المذكور».

بدايات التعرف:

شرح الحافظ بداية هذا التعارف في رسالته للإمام محمد المكي بن عزوز في الخِطاب العاشر منها، فذكر أن بداية اتِّصاله بآل ابن عزوز، كانت بلُقْياه للعلامة الشيخ أحمد الأمين بن عزوز المدني في طريقه للحج، حيث لقيه بجزيرة مالطة فترافقا على ظهر البحر، ثم التقيا بالمدينة النبوية المنورة، بما سيأتي نصه تفصيلًا في الرسالة.

وقد نقل الحافظ في «الكناش الأخضر»[٢] نصَّ إجازة العلامة محمد المكي بن عزوز لابن عمه الشَّيخ أحمد الأمين بن عزوز، والغالب أنه نقلها عند لقائه بالمجاز بها في مالطا وترافقه معه على البحر في طريق الحج سنة ١٣٢٣.

قلت: وقد ذكر الإمام لقاءه بالعلامة السيد أحمد ابن عزوز في رحلته

(١) (ص٤١٥-٤١٦).
(٢) (ق١٥٢).

الحجازية الأولى[١]، وفي كناشه الأخضر[٢]، وذكر مقروآته على شيخه الإمام المكي بن عزوز فقال: «وابن خاله الشَّيخ المكي بن عزوز، أجازه عامة أيضًا بكل ما له، وذكر أنه أخذ عنه تفسيرًا وحديثًا و«الإحياء» وغيره من الكتب العظيمة، وعلم القراءات».

وقد روى الإمام في كتابه «مجال الامتنان فيما روي لنا بالتسلسل من سور القرآن»[٣] عن العلامة أحمد الأمين بن عزوز، عن ابن خاله الإمام المكي بن عزوز.

وقد ذكر في «البحر المتلاطم الأمواج»[٤] أنَّ الإمام المكي بن عزوز كاتبه في غُرَّةِ جمادى الأولى سنة ١٣٢٨.

وسبق نقل نصِّه في أنَّ مكاتباته معه بدأت سنة ١٣٢٥، واستمرت إلى سنة وفاته سنة ١٣٣٤.

امتداد صلة الإمام الكتاني بأولاد وأحفاد ابن عزوز بعد وفاته:

وقد وَقَفْتُ على رسالة وَجَّهها للحافظ ابنُ العلامة المكي بن عزوز السيد أحمد من عين البيضاء، عمالة قسنطينة من الجزائر، في ٢٠ شوال المبارك ١٣٣٩.

تأليف الإمام ابن عزوز ثبتًا حافلًا يجيز به صاحبه الحافظ:

وقد كتب العلامة المكي بن عزوز إجازةً حافلة للحافظ أسماها بـ«عمدة

(١) (ق١٩٠-١٩١) ضمن مجموع.
(٢) (ق١٥٠/ ب).
(٣) (ق٧).
(٤) (ق٢٠٥) نسخة الأصل بخط المصنف.

الأثبات في الاتصال بالفهارس والأثبات»، قال في مقدمتها[١]: «الحمدُ لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد، فإنَّ أندر العلوم في هذا الزمان علم الحديث ومعالم السنة، مع كونه أرفعها وأشرفها وأنفعها، إذْ لا يُقْبَلُ تحرير أي مسألة من مسائل الدين ومطالع اليقين إلّا به، ولا يُعْتَدُّ بعمل صالح إلّا ما كان يسير فيه على منهاجه، حتى إنه لا يقال زيد عالم في الحقيقة إلّا إذا كان عالمًا بهذا الشأن وما سواه فعالم مجازًا:

وَمـا قَلَّـتِ الطُّـلابُ إلّا لِأَنَّـهُ　　　إذا عَظُمَ المطلوبُ قَلَّ المُساعِدُ[٢]

وبهذا ثبت مدلول الحديث النبوي: «بَدَأَ الدِّينُ غريبًا»، فبينما أنا آسف وباكٍ، وإلى الله شاكٍ، إذ جاءت الرُّكبان والبريد من أقاصي البلدان، بأخبار تُنْعِشُ الروح وتداوي القلب المَجْروح، بإحياء السُّنن وإفاضة المِنَن، من منابع عرفانية ومطالع ربانية، من صفوة العصر زينة المغرب السادات الكتانية، وتواترت الأخبار وانتشرت الآثار، فحمدنا الله على وجود الطائفة القائمة بأمر الله الداعية إلى الله، الهادية على بصيرة إلى منهج رسول الله، ومن رجالها الكاملين وأطوادها الراسخين حضرة العلامة المكين، ذي الفهم المتين، والنُّصح المُبين، أبي عبد الله الشَّيخ سيدي محمد عبد الحي ابن العلم الشَّهير، البدر المنير، جمال العارفين وبهجة الواصلين، سيدي عبد الكبير الكتاني الحسني الإدريسي، أفاض الله على العالَمِ بركاتهم، وأضاء في الخَافقين نُورَ مِشْكاتِهم.

---

(١) (ص٤٣-٤٥).

(٢) الطرف الثاني من البيت مقتبس من قول أبي الطيب المتنبي:

وحيد من الخلان في كل بلدة　　　إذا عظم المطلوب قلَّ المساعد

وقد تنازل تواضعًا للعبد الحقير يطلب إجازته، كيف يَطْلُبُ البدرُ من الثُّرى ضياء، أو يستقي البحر من الساقية ماء!.

ثُمَّ إني أعدها من نعم الله على عبده العاجز، حيث وجَّه إليَّ همة هذا الأستاذ في أخذ ما أمضيت فيه العمر الثمين، وجلبته من مشارق الأرض ومغاربها من الاتصالات بأئمة الإسلام في تصانيفهم ومسلسلاتهم ولطائف ما أنتجت مساعيهم بالجد والاجتهاد، وما والى ذلك من الإفادات، حتى لا أوصف يوم القيامة بكتم العلم، ولا أتحسَّر لعدم إيداع ما لديَّ لأهل العقل والحلم، وإن كان تلقى مني زُمَرٌ وجماعات، وأفرادٌ تُعَدُّ بالمئات، فإنَّ لهذا السيد درجة ممتازة، في تطويقه قِلادة الإجازة، لأنه من أئمة هذه الصناعة، ومن الداعين إلى التعلق والتخلُّق والتحقُّق بالأنفاس النبوية، فهو ممن يقول ويعملُ، لا كمن يأخذ ويعطي الإجازة، ويُدَرِّسُ «الصحيحين»، ولا يقتدي بما فيهما، ولا يَعْتَمِدُ على إفادتهما استغناء بأوهام الآراء وعُصارة الأذهان، والسِّلاح إنما يعمل في يد من يُقاتل به، وإلّا فهو كمغزل في يد امرأة.

فأجبتُ الأستاذ المذكور وأنا في خجل، ومثله لا يُجاز كما يُجاز سواه من نشر الأسانيد لكلِّ كتاب، فمن ألمعيته أنه رفع الإشكال بأن نقتصر على وسائطنا لأصحاب الفهارس، وإن كان بما لديه غنية عن بضاعتنا المُزْجاة، وإنما الأعمال بالنيّات». اهـ

وقد قال الحافظ بعد التعريف بـ«عمدة الأثبات» في كتابه «فهرس الفهارس والأثبات»[١]: «وبوقوفك على العُمْدة المذكورة تعلم وتتحقق أنَّ الأستاذ ابن عزوز كان فذَّ مِصْرِهِ في سعة الرواية والاعتناء وعلو الاهتمام

---

(١) (٢/ ٨٧٩).

والهمة، وأنَّ الصَّقع التّونسي ما أنجب مثله في هذا الباب منذ أحقاب، ولكنه مِمَّن ضيعه قومه، ولله الأمرُ من قبلُ ومن بعد».

الكلام على طبعة «عمدة الأثبات»:

وقد طبع بالدّار المالكية بتحقيق الدكتور عمر بن الجيلاني الشّبلي التونسي - وفقه الله - اعتمادًا على منسوخة تلميذ المصنِّف العلامة الأديب أحمد بن قاسم الزياني ضمن مجموع إجازات شيخه الحافظ من شيوخه، إلّا أنّ المحقق الفاضل قد وَهِمَ فَظَنَّ النسخة بخط المُصَنِّف، والنسخة التي بخطّه هي النسخة المحفوظة في المكتبة الملكية تحت رقم ١٢٨٤٨ عام و٢٣٢ك، وهي ضمن مجموع آخره رسالة الحافظ إلى العلامة المكي بن عزوز، وقبلها «العمدة» المذكورة.

إجازة الحافظ لصاحبه الإمام المكي بن عزوز وتدبُّجُه معه:

وبعد أن وجَّهَ له كتابه «عمدة الأثبات» أصحبه بمكتوب إليه يقول له فيه[١]: «ها «عمدة الأثبات» أتتكم في خجل واستحياء، وأخبرونا بقبولها ونظرها بعين الرضى، وأنجزوا لي وعدكم بالإجازة، ومن سيدنا الوالد ولو سَطرين للبركة، وننبِّهكم إلى ثبت الهلالي والكوهن والقادري، اذكروا ذلك بوسائطكم إليهم، ولا تتركوا سندًا ترون عندي مثله أو أعلى، فالتمسك بأذيالكم هو المقصود».

وقد أجازه الحافظ وفق طلبه، فَتدبَّجا. قال في ختام ترجمته له من «فهرس الفهارس»[٢]: «واستجازني أيضًا فأجزته». وقال في «نور الحدائق»[١]:

---

(١) (ص١٩٩)، و(ق٣٤٩، ضمن مجموع إجازات الحافظ).

(٢) (٢/ ٨٦١).

«والشَّيخ محمد بن عبد الرحمن الضرير، واستجاز مني أيضًا كشيخه السيد محمد المكي بن المصطفى بن محمد البرجي».

إفادة كل واحد منهما لصاحبه بالاستجازة له من العلماء:

أفاد كلٌّ من الرجلين صاحبه بالاستجازة من علماء قطره، فقد استجاز الكتاني لابن عزوز من والده الإمام المحدث السيد عبد الكبير الكتاني، كما في مكتوبه الذي وجهه له مع كتابه «عمدة الأثبات»[٢]، ونصُّ المقصود منه: «وأنجزوا لي وعدكم بالإجازة، ومن سيدنا الوالد ولو سطرين للبركة».

وقد ذكر الحافظ في ترجمته للأستاذ ابن عزوز من كتابه «فهرس الفهارس»[٣] أنه استجاز له من والده، ومن شيخه العلامة المعمر محمد بن إبراهيم السباعي المراكشي، استجاز له منه سنة ١٣٣١، وقد سجَّلَ تفاصيل هذا المجلس واستجازة الحافظ لصاحبه الإمام المكي بن عزوز ولجماعة آخرين من السباعي المذكور تلميذه العلامة مؤرخ مراكش العباس بن إبراهيم في كتابه «الإعلام بمن حلَّ بمراكش وأغمات من الأعلام»[٤].

وقال الحافظ في مراسلته للعلامة المكي بن عزوز: «وقد أشعرتم أنَّ لكم إجازة من أمين الفتوى بالآستانة، فإن كان عنده شيء فلا بأس إن سمحت لكم الظروف بطلب الإجازة لنا منه، فإني قد رويتُ عن علماء سائر بلاد الإسلام، أمّا أخذي عن الآستانيين عاصمة الممالك

---

(١) (ص٩١).

(٢) (ص١٩٩)، (ق٣٤٩، ضمن مجموع إجازات الحافظ). ونقلها الحافظ في فهرس الفهارس (٢/ ٨٧٩).

(٣) (٢/ ٨٥٩).

(٤) (٧/ ٢٠١).

وَدُسْتُ[١] الخلافة فروايتي عن أهلها أقل من القليل، فإن توَسَّطتم لنا في هذه المفخرة فنعمّا الممنونية لكم، والنعمة التي على الدوام تُشكر».

فيبدو أنه الذي توسَّط له في إجازة العلامة محمد فرهاد الريزوي، وَنَصُّ إجازته للحافظ في مجموع إجازاته[٢]، وتاريخها سنة ١٣٣٢.

ثم وقفت على تعليق للحافظ بهامش فرعه من «عمدة الأثبات» ونصه: «شاركت المؤلف في هذا الشيخ فأجاز لي عامة بتوسط المؤلف جزاه الله خيرًا».

المراسلات بين الحافظ وصاحبه الإمام المكي بن عزوز:

قال الحافظ في «فهرس الفهارس»[٣]: «وطالت مُكاتبتي ومُراسلتي معه واتصالي به إلى أن مات، بحيثُ لو جُمِعَتِ المكاتبات التي جَرَتْ بيني وبينه لخرجت في مُجَلَّدةٍ متوسطة، وكلَّما تذكرت موته أظلمت الدنيا في عيني، رحمهُ الله رحمةَ الأبرار».

ومن أسفٍ أني لم أقف من هذه المرسالات إلّا على رسالة واحدة كاملة هي التي ننشرها اليوم، والباقي مُقتطفات من تلك المُراسلات المطولة، فالمراسلة التي بين يدينا تصوِّر لنا طريقة ومنهج الإمامين في رسائلهما المتبادلة، جمع الله الشَّمل بسائرها، ويسَّر خدمتها والعناية بها.

---

(١) استعمله المتأخرون بمعنى الديوان، ومجلس الوزارة والرئاسة، انظر تاج العروس للزبيدي (٥١٨/٤).

(٢) (ق ٧٧-٧٨).

(٣) (٨٦١/٢).

وفي كتاب «الإفادات والإنشادات» للحافظ انتخاب لعدد من الإفادات والإنشادات التي وقعت بينهما في مراسلاتهما، فأوردها عنه ورواها عنه مكاتبة.

بل إننا نقرأُ في مراسلة الحافظ إليه اقتراحه على صاحبه ابن عزوز أن يلحق بـ«البحر» حكمته التي كتب بها إليه في إحدى مراسلاته، وهي الإفادة رقم ١٢ من كتابه «الإفادات والإنشادات»[١].

وقد اقتبس الإمام في كثير من مصنفاته من هذه المراسلات كـ«المظاهر السامية»[٢] وغيرها.

وقال كما سبق عن مذكراته: «ولو جُمِعَتْ مكاتيبه لي لكانت مجلد ... بقي يكاتبني من عام ١٣٢٥ إلى أن مات عام ١٣٣٤، وربَّما كان المكتوب لي يستغرق نحو الأربعين صحيفة، وأنا كذلك.

* * * *

---

(١) (ص٩٧-٩٨).

(٢) (ق ٥١، نسخة مكتبة آل سعود بالدار البيضاء).

وصف رسالتنا وتحليلها
وفوائدها ونسخها الخطية

تأتي هذه الرسالة ضمن مراسلات مُطَوَّلة بين الإمامين، بدأت أول تعارفهما سنة ١٣٢٥ كما سبق، واستمرت إلى سنة ١٣٣٤ سنة وفاة الإمام المكي بن عزوز، حتى قال الحافظ عن هذه المراسلات في ترجمته لصاحبه في «فهرس الفهارس»[1]: «وطالت مكاتبتي ومراسلتي معه واتصالي به إلى أن مات، بحيث لو جمعت المكاتبات التي جرت بيني وبينه لخرجت في مجلدة متوسطة».

ومن أسف أنني مع شدة بحثي وتتبعي لما تيسّر لي تتبعه من مكتبة الحافظ لم أقف بعد من هذه المراسلات المطولة إلّا على هذه الرسالة الصادرة من الحافظ، و«عمدة الأثبات»، والرسالة التي بآخره، مع رسالته في الرد على صاحب «المنار» بخطه، ومقتبسات من رسائل ابن عزوز للسيد في كتبه وكتب من جاء بعده، وفي آخر نسخة مكتبة شيخنا الصديق الرندة الرباطي من «البحر المتلاطم الأمواج».

وهذه الرسالة مثالٌ لما وراءها من مُراسلات الإمامين، ومن مقدمتها نستفيد أنَّ العلامة ابن عزوز اعتاد أن يُرَتِّبَ رسائله للحافظ على خطابات تحت كل خطاب مبحث ومطلب، وهذه المطالب تشمل جميع العلوم والمعارف، فمنها المباحث العقدية، ومنها التفسيرية، ومنها الحديثية، ومنها

(١) (٢/ ٢٨٦).

الفقهية، ومنها الأصولية، ومنها الإسنادية، ومنها التاريخية، وفيها أخبار تفصيلية عن حياة المُرْسِلِ والمُرْسَلِ إليه، وتاريخ مطوي من جهود العلامة المكي بن عزوز في عزمه القيام على طباعة كتاب الحافظ «البحر المتلاطم الأمواج»، وفيها أيضًا بالغ حث المُرْسِلِ للمُرْسَلِ إليه في التعجيل بـ«عمدة الأثبات» وشديد حرصه على التعجيل ببعثه إليه، وفيها أيضًا من الأخبار والوقائع اليومية ما لم يُدَوَّن بتفصيل.

وفي هذه الرسالة من الانبساط ورفع الكُلفة بخلاف المُصنفات والمؤلفات التي يكون فيها المصنفون أكثر تَقَيُّدًا، لذلك ترى فيها المصنِّف يُطْلِقُ العنان لقلمه، ليُعَبِّرَ فيها كيف شاء عن نقاشاته مع معاصريه، وخلافاته العلمية معهم، ممّا جعل الرسالة جَمَّةَ الفوائد، كثيرة النفائس، ولكثرة فوائدها وضع العلامة المكي بن عزوز فهرسًا للرسالة أول نسخته من الرسالة، وقال: «كالفهرس لهذا المكتوب النفيس»، وهي إلى ذلك تكشف غوامض، وتُصَرِّحُ بأسماء مُبْهَمة كثيرة، فالناظر مثلًا في كتاب «الأجوبة النبعة عن الأسئلة الأربعة» لا يرى فيها التصريح باسم المردود عليه، ومُصنِّفه هنا يصرِّح باسم المردود عليه ويعيِّنه ولا يُبْهِمُه، لارتفاع الكلفة في الرسائل الشَّخصية، كما أنَّ الحافظ يذكر آراءه في بعض الشخصيات والمؤلفات بصراحة زائدة، ولا يتحرَّج من ذلك، إذ إنه أنزل مُخاطَبَهُ منزلة الروح، لاتفاقهما في المبادئ والمنطلقات الإصلاحية والأفكار العلمية.

ذكر من استفاد منها:

فممن وقفتُ على استفادته منها الشيخ المسند الصوفي السيد محمد المهدي بن الإمام العارف السيد محمد بن عبد الكبير الكتاني رحمهم الله

تعالى، فقد نقل منها في هامش نسخته من كتاب شيخه وعمدته عمه الإمام «البحر المتلاطم الأمواج»، مصرِّحًا بوقوفه عليها عند ابن عمه العلامة السيد محمد المنتصر بالله الكتاني رحمهم الله تعالى.

والشيخ المحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري، وقفتُ على رسالة منه للإمام السيد الكتاني، إبان إعلانه الانحياش لجنابه الشريف، وتَشَرُّفِه بخدمته وملازمته، يقول فيها: «وقد تحصَّلتُ على نفيسة ودرة ثمينة، وهي رسالة لكم وبخطكم في ٤٨ صحيفة، كنت بعثتم بها إلى الشيخ ابن عزوز، ووضع لها فهرسة بخطه المبارك، وستكون من ذخائر مكتبتنا إن شاء الله تعالى، وفيها فوائد علمية ونكت تاريخية ...».

والأديب المؤرخ محمد فرفرة الرباطي، الذي ضمَّنها في كناشته «جمع الجوامع» كما سيأتي.

والدكتور محمد بن عزوز في كتابه «محاسن الأنس في الصلات العلمية بين المغرب وتونس»[1]، حيث قام بتصوير أصل مراسلة الحافظ للعلامة المكي بن عزوز بخط الحافظ ضمن ملاحق كتابه المذكور[2].

وصف نسخها الخطية:

وقع لي بحمد الله وفضله للرسالة ثلاث نسخ خطية، هاك وصفها على ترتيب أهميتها:

النسخة الأولى: الأصلُ الذي بخطِّ الحافظ، وهي النسخة التي بعث بها من فاس إلى مُراسَلِهِ في عاصمة الخلافة إسطنبول، وأولها فهرس للرسالة

(١) (ص٣٠٥-٣١٦).
(٢) (ص٥٢٠-٥٧٠).

بخط المرسلة إليه وهو في صفحتين، وفي آخرها تعليق بخطه يذكر فيه وصولها إلى إسطنبول بعد ١٤ يوم من إرسالها من فاس، وعلى أولها إهداء الشَّيخ المُحدث أحمد بن محمد بن الصديق الغماري لصاحبه وتلميذه العلامة المحدث السيد الشريف محمد المنتصر بن محمد الزمزمي بن الإمام محمد بن جعفر الكتاني رحمهم الله تعالى، وقد سبق ذكر قصة تملّكه لها.

وتحت هذا الإهداء، إهداء بخط حفيد المُهدى إليه الأول فضيلة الدكتور الشريف مولاي حمزة بن علي بن محمد المنتصر الكتاني للفقير كاتبه المعتني بها بمناسبة زفافه، جزاه الله عني خير الجزاء.

ويقع هذا الأصل في ٤٨ ورقة، وهو اليوم من جملة ذخائر المكتبة السباعية وهي فيه تحت رقم (١٢٣ مخطوطات).

النسخة الثانية: هي التي سبق أن ذكرت أنَّ المرحوم الدكتور عبد الله المرابط الترغي رحمه الله تعالى أهداني مصورتها، وهو بدوره صوَّرَها كما أخبرني من مصورات مكتبة مجيزه وأستاذه العلامة المُؤَرِّخُ البحَّاثة الشريف محمد بن عبد الهادي المنوني رحمه الله تعالى، وهي بخط الأديب المؤرخ محمد بن عبد القادر فرفرة الرباطي (ت١٣٧١)[1]، ثُمَّ علمتُ أنَّ الأديب المذكور ضمَّنها إحدى كنانيشه الجامعة، حيث تفضل عليَّ الصديق العزيز الدكتور سيدي محمد أملاح التطواني بمصورة عن كناشة الفقيه فرفرة، مصورة من مكتبة خاصة بالرباط، وإذا بنص الرسالة مضمنة ضمن الكناش.

النسخة الثالثة: وهي ضمن مجموع بالمكتبة الملكية بمراكش تحت رقم ٢٣٢، وتقع عقب النسخة الأصلية من «عمدة الأثبات» بخط مصنفها، وهي

(١) ترجمته في من أعلام الفكر المعاصر بالعدوتين الرباط وسلا (٢/ ١٦٢-١٦٣).

١٣ إشارة إلى تأليفه البحر والإذن بتصرفي فيه وتبديل كلمات غليظة في حق المعترض بما هو أرفق وألطف منها.

١٣ مسألة الشيخ النبهاني وابن تيمية وآل السبكي وهنا صاحب المنار ونعمان الآلوسي.

١٩ وهنا الراد على النبهاني بـ«غاية الأماني» وغضه من مقام عُمَدِ الأمة كالغزالي وإمام الحرمين والسيوطي الخ.

٢٠ وأفصح الأستاذ عبد الحي الكتاني هنا أنه في المنهج الأوسط وأَلَمَّ ببحث الاجتهاد والتقليد هنا.

٢١ ومحمد بخيت والعبد الحقير.

٢٣ رجوع النبهاني ومحمد عبده ورشيد رضا.

٢٤ نكتة للمنفلوطي في شيخه محمد عبده من أَلْطَفِ ما يُسْمَع.

٢٦ يعجبه أثري صوفي عصري أي الجامع للفضائل الثلاث.

٢٧ ثناؤه على الحقير بحسن ظنه.

٢٨ ذكره أخاه الأستاذ أبا الفيض قُدِّس سِرُّه.

٢٨ الشيخ فالح رحمه الله، وصحائف العامل وأوهام في ثبته.

٣١ جرى هنا ذكر شعيب الدكالي.

٣٢ مسألة المأموم في قراءة الفاتحة وسكتات الإمام سبع مرات وعندي فيها نظر.

٣٣ الفاتحة في صلاة الجنازة وممن ذكرها زروق.

الصلاة على الغائب.

مسألة الزيادة على الأربع في التزوج.

٣٦ قوله هنا أنَّ «نيل الأوطار» و«إرشاد الفحول» مأخوذان من «تلخيص الحبير»، و«شرح التحرير»، و«بحر» الزركشي، إلّا الترجيحات والاختيارات وتطبيق القواعد الأصولية الخ فالمزية وزبدة الفائدة للشوكاني، لأنَّ التعديل والتجريح وتسمية أرباب الأقوال الأصولية كلها تاريخية ومنقولات يقدر عليها كلُّ أحد فالفوز للشوكاني.

٣٧ الشيخ عبد الحي اللكنوي وتأليفه «تذكرة الراشد».

٣٨ تقبيل الكتب كالمصحف وكتب الحديث، وعندي فيما نقله عن السفاريني نظر، وقول الصحابي ليس بحجة إلّا إجماعهم، لاسيما وعكرمة رضي الله عنه من مسلمة الفتح متأخر الإسلام، ولْيُنْظَر «التبيان» للنووي لعله يذكر حجة تُقبل.

٣٩ الأخ سيدي أحمد الأمين.

٤١ طعنه في ادعاء رواية الفربري عن مسلم صحيحه كالبخاري من المجيزين، وطعنه في إجازة الشيخ علي ظاهر بأنَّ الأمير روى عن مُرْتَضى، عن الملوي.

٤٢ لطيفة في رفع قضيتي إلى المبعوثان وهو تسويفي له بعمدة الأثبات.

طلبه «العقيدة الإسلامية» وردي على صاحب المنار الأول والثاني.

الشيخ صادق النيفر.

٤٣ أضحوكة من الشيخ المهدي الوزاني في إذاعته خبر موتي، وكُلُّ نفس ذائقة الموت.

٤٤ الشيخ محمد بن عبد الرحمن الديسي، وهذه الصحيفة نحضرها عند تبييض «عمدة الأثبات».

٤٥ مقالة الحقير خَبرت من العلم سهله ووعره الخ وأمره بإدراجها في «البحر».

٤٦ الشيخ أحمد الحضراوي رحمه الله.

استشارته لنا في هجرتهم بالعائلة من فاس.

ثُمَّ أسماء كتب مطبوعة للشيخ النبهاني و«نشر المحاسن» لليافعي.

٤٧ تحريض على طبع «البحر» إن شاء الله».

* * * *

الورقة الأخيرة من نسخة الأصل

فهرس الرسالة بخط العلامة المكي بن عزوز في نسخة الأصل

الورقة الأولى من النسخة الثانية

الورقة الأخيرة من النسخة الثانية

بداية النسخة الثالثة

نهاية النسخة الثالثة

[نص الرِّسالة المحقق]

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم صل على مفتاح قفل الموجودات، مهبط الأسرار العلويات، وسلم عليه وعلى آله.

سيِّدُنا ونعمةُ الله التي خوّلَنا وأوْلانا، مُحبُّنا الصّادق المُخْلِص، نادرة العصر، وحامل ألوية النصر للإسلام والسُّنّة في المصر، العلامة الجامع، والبرهان السّاطع، النور اللّامع، الأُسْتاذ الأكمل، الشَّيخ سيدي محمد المكي بن الولي الكبير الشَّيخ سيدي المصطفى بن الولي العارف المُرْشِد صاحب الظُّهور والصِّيت البعيد سيدي محمد بن عزوز الحسني، سلَّمَ الله الكريم أوقاته، وكان له وحماه، ومن كل الأسواء وقاني وإيّاه، وسلام على ثابت أُخُوَّته، ورَزين مكانته، ما قال واثقٌ بربِّه الجليل: حسبي الله ونِعْمَ الوكيل.

أمّا بعد، وحيثُما حَلَلْتَ واجهك اليُمْنُ والسَّعْد، فقد وصلنا الأعزُّ كتابك الأغَرُّ مَسْطورك، وحلَّ مِنّا مَحَلَّ البرء من السقيم، والماء البارد من الظَّمآن، والأمان من الخائف، فكانت ساعة وروده من أبرك الساعات وأنماها وأجلها وأحلاها، وأعدتُ فيها النَّظْرَ بعد النظر الكرّةَ بعد الكَرّة، فكلما أَجَلْتُ فيه ناظري، ومتَّعْتُ برقمِ أناملكم بصري، ازدَدْتُ به هيامًا واغتباطًا، وبالعَزّوزين الْتِئامًا، أدام الله به وُصْلَتَنا، وعليه عُلْقَتَنا، آمين بالأمين عليه السلام.

وقد أَرَيْتُهُ لكثيرٍ من شُطّارِ الأحباب يواقيت المِصْر، فازدادوا بجنابكم اغتباطًا، وبنا وبكم ارتباطًا، واستفادَ الكُلُّ منه الضالّةَ المنشودة، والقِلادة المفقودة، وصادف من عجيب الاتفاق، أن كان عندي من مسقط رأسكم نفطة، من سمّى نفسه محمد الشافعي الشريفي سائح[1]، قدم إلى هذه الجهات منذ مُدّة.

وقد عاقني عن تعجيل الجواب ما حدَث بفاس من الأهوال والمَذْبَحةِ الهائلة[2]، والفتنة الدائرة، التي أسعرها الرعاع، الذين امتدت أيديهم حتى إلى محلّات المسلمين وأموالهم، ولا زال الناس في نكدها وأداء ما خُسِرَ فيها إلى الآن، فكانت رزية الرّزايا، ومصيبة المصائب، آجر الله المسلمين في مصابهم وعوّضَهُم خلفًا في عقولهم، وأبدل هذه الحالة عليهم بأحسن، وبعث منهم الدالَّ على الخير العامل به آمين، وإلى الآن الدروس مُعطَّلة، والحارات مُبعْثَرة، والناس في هياج ومياج، نسأله سبحانه اللُّطفَ والفرج آمين.

ومع ذلك اقتحمت الأشغال، وانتهزت فُرْصة لإجابة ما يختلج بالخاطر الفاتر، من أنَّ الأكدار تُجلى، والهموم تذهب، وتيار نيران الخطوب المُتَأَجِّجة تذهب بمحاورة أمثالكم، ومُسامَرة رُقومكم، هذا الظنُّ في الله وهو سبحانه عند ظن عبده.

وليكن جوابي هذا جاريًا على طريقتكم الحسنة في إفراد المواضيع المتكلَّم عليها بخطاب، فنقول:

(١) قرّظ بخطه البحر المتلاطم الأمواج، ففي نسخة المصنف من (ق٢٧٥-٢٧٧)، وقد ورد آخر نسخة السيد محمد المهدي (ق٤٥١-٤٥٣).

(٢) هذه الواقعة المعروفة بواقعة دخول الفرنسيس، وقد كانت في ثامن عشري ربيع الآخر سنة ١٣٣٠. انظر إتحاف المطالع (١/ ٣٩٦).

الخِطاب الأول:

ما ذكرتموه من اهتبالكم بدعاء الأستاذ الوالد لكم واعتقادكم فيه ذلك الاعتقاد الكريم، وانتسابكم إليه إلخ فتلك شَناشِنُ وَرِثْتُموها من أَخْزَمْ، ولا يَعْرِفُ الفضلَ لأَهْلِ الفَضْلِ إلّا أَهْلُهُ أَمْثالُكُم، وقد سُرَّ بقراءة خطابكم، وزادكم بحمد الله التفاتًا ودُعاء، استجاب الله وتقبّل.

ولا شك أنَّ دعاء مثله في هذا الوقت مما يُستجاب لا محالة في غير مُحال، لأنه الربّانيُّ الصِّرف على الإطلاق في هذا الوقت على ما أَنْتَجَهُ بحثي وتدقيقي ممن اجْتَمَعْتُ به بالمشرق والمغرب، فكأنه ليس من أهل الدنيا، لا يعرف الدِّرْهَمَ والدّينار ولا يَعُدُّه، ولا يهتبل بكثرته وقِلّتِه، ثُمَّ هو الرجل الوحيد الثابت على مبدئه، مع هذا البحر الطامّ من أهوال الوقت، فلم تُزَعْزِعْهُ أهوال الاختبارات، ولا تلاطم أمواج الاختراعات، لا يُعَوِّلُ على غيرِ ربِّه، ولا يَهْتَبِلُ بفقدِ غيره، ولا يدلُّ إلّا عليه، ولا يرجو سواه سبحانه، فليُعْنَ الصالحون أمثالك بالدعاء لمثله بالبقاء، كما هو كذلك لكم.

وما ذكرتم من نفع الدعاء والردِّ على مَن حصر النفع في الطبيعيات، فسُرِرْتُ به كثيرًا، وأزيد هنا كُلَيمات لي دائمًا وأبدًا في الدُّعاء، وإن كانت من وادٍ آخر وهي: الدعاء في نفسه نافع ولا إشكال مهما تمَّتْ شروطه وآدابه، وأجمعها النهاية في الاضطرار والاحتياج، ولكن إذا سمعَ المُسْلِمُ البسيط مثل قوله تعالى: ﴿ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾[1]، و«الدعاء مُخُّ العبادة»[2] إلخ

(١) غافر: ٦٠.

(٢) أخرجه الترمذي في الدعوات، باب: ما جاء في فضل الدعاء (٥/ ٣٨٥ رقم ٣٣٧١)، والطبراني في الدعاء (٢/ ٧٨٩ رقم ٨)، وفي الأوسط (٣/ ٢٩٣ رقم ٣١٩٦) من =

وأمثال ذلك من العُموميّات، وما ورد في دُعاء ذي النّون[1]، من أنه الاسم الأعظم الذي إذا دُعِيَ به أجاب، وإذا سُئِل به أَعْطى، وغير ذلك من التخصيصات، وأمثال ذلك في كل باب، واستعملها في أبوابها، على ما يروم ويريد من الأغراض والمآرب، ولا تَظْهَرُ نتائجها، كيف يكون حاله واضطرابه الزائد، بل وتَشَكُّكه المُتَزايد؟

أقول: إنَّ أرباب كتُب الأذكار والدعوات مع نفعهم غاية النفع وجمعهم غايةَ الجَمْع، أهمَلوا الجواب عن مثل هذه الأمور كلَّ الإهمال وأضاعوها، وتركوا الناس في حيص بيص، ولو أنَّ الذي يذكر في مصنفه حديث دعاء صاحب الحوت: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ سُبْحَٰنَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[2]، يَشْرَحُ ويُشَرِّحُ هذه الجملة وما تحتها من الإقرارات والانطراحات لكانوا أعطوا للمُؤْمِن سلاحًا يُقاتل به الأوهام والاختلاجات، ولكن لم يفعلوا.

وغايةُ ما يظهر لي في هذه الآية الشريفة، أنّ قول صاحب الحوت: ﴿أَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنتَ﴾ يتضمّن إنزالَ حمله الثقيل، ونفي الشريك مع الله؛ لأنَّ المصائب منها ما هو دُنْيَوِي وصلت به إلى المؤمن يد عادية، ومنها ما هو أُخْرَوِي نتيجة أعماله السيئة في هذه الدار، هذه أنموذج للأخرى، فإذا قال

= طريق ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن أبان بن صالح، عن أنس به مرفوعًا. قال الترمذي: غريب من هذا الوجه، لا نعرفه إلّا من حديث ابن لهيعة، وقال الطبراني: لم يَرو هذا الحديث عن أبان إلّا عبيدالله، تفرد به ابن لهيعة.

(١) أخرجه الترمذي في الدعوات (٥/ ٤٨٤-٤٨٥ رقم ٣٥٠٥)، وانظر تمام تخريجه في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ الزيلعي (٢/ ٣٦٨).

(٢) الأنبياء: ٨٧.

المضطرب في بحار الأهوال: لا إله إلّا أنت، ونفى الشريك والفاعل والمؤذي والنافع إلّا هو سبحانه يخف عليه عِبْءُ المصاب وأثقال المؤذيات، فيستريح نوعًا ما، لأنه يفهم أنَّ الفاعل والمُقَدِّرَ على الحقيقة هو الله، وسواه خيال على الحقيقة.

ثمَّ إذا تحقَّق بهذا المقام العزيز وخاض لُجَجَهُ واستقرَّت به رياحه العقيمة على لُجِيِّ جزيرة النجاة، يصح منه إذ ذاك أن يقول: ﴿أَنتَ﴾، خطابًا لربه سبحانه وتعالى، بتاء الخِطاب الذي لا يَقْدِرُ على المكافحة بها إلّا من جنى عن نفسه ووجوده، وبقي مع الله بلا كيف ولا عِلّةٍ ولا سبب.

فإذا وصل العبد إلى هذا المرمى وحلَّ بهذه السّاحة، يرجع إلى نفسه ويقول: ﴿سُبْحَٰنَكَ﴾، تسبيحًا يُنَزِّهُ ربَّه عن أن يقع بملكه ما لا يناسب الحكمة والأَوْفَقَ بمصلحة العباد والبلاد، فيتضمن ذلك إعادة نفي الحول والقوة عن غير ربه، والرجوع في المصيبة النازلة إلى نفسه اللَّوّامة، وأنها التي جنت على بدنه وروحه وعقله، لقوله تعالى: «إنما هي أعمالكم فمن وَجَدَ خيرًا فليَحْمَدِ الله، ومن وجد غير ذلك فلا يلُومَنَّ إلّا نفسه»[1]، ثُمَّ يزيد هذا التسبيح والتوغل في التوحيد شرحًا وتقريعًا لنفسه الخطّاءة ولومها بقوله: ﴿إِنِّي كُنتُ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾.

ولا شك أنَّ من قرأ هذا الدعاء على الطريقة وسلك مسلك التشخيص والاستحضار على الحقيقة يُفَرَّجُ عنه في الحين، وتَنْقَلِبُ له الحقائق، ويَنْخَرِقُ له حجاب الوجود ورَتْقُ البساط المعهود، فإن لم ينفعل له الوجود برفع

(١) جزء من حديث قدسي شريف، أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب: البر والصلة، باب: تحريم الظلم (٤/ ١٩٩٤ رقم ٢٥٧٧).

المضرّات الحية، أقيم لا محالة في مقام: «لا نسألك دفع ما تريد ولكن نسألك التأييد»، وهناك تتّحِدُ إرادة العبد مع إرادة ربه، وهو مرمى الكبار، ومطمحُ أنظار الذين فُطِموا على يدِ الكاملين، جعلنا الله منهم.

وهكذا القولُ في بقية صيغ الدعوات الوارِدة، لو أنَّ التالي يذكرها على هذه الطريقة لانقلبت له الأعيان، واتَّحَدَت الأضداد، وغالب ظني أنَّ في هذا الزمان النكد لا يُستجاب بها للداعي إلّا على هذه الطريقة، والله تعالى أعلم وأحكم.

الخطاب الثاني:

ما سطَّرته أناملكم الكريمة من أمر مباشرة نَسْخ «البحر المتلاطم الأمواج» الذي ما هو إلّا حسَنةٌ من حسناتكم، ونفحةُ النُّصْرةِ لكم، بل لسنة جدكم الأعظم ﷺ كلُّه صار بالبال، وحَمِدْتُ مسعاكم فيه، وكل ما تكلَّفتموه في نقله بالخطِّ المصري ومُقابلته من النفقات والمُقابلات، وشغل نفيس الأوقات، فكُلُّه من العمل المُتقبَّل إن شاء الله، المُدَّخر لكم ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّآ أَرْضَعَتْ﴾[1] الآية، وجزى الله تعالى خيرًا عنا وعنكم وعن السُّنة وأهلها عمومًا الشَّيخ إبراهيم عثمان صمادح[2] في وقوفه وقيامه على الكتاب، حتى تَمَّ وفق المطلوب والمُبْتغى، وقد قال الحافظ المنذري[3]: «إنَّ ناسخ العلم داخلٌ في قوله ﷺ: «أو علم يُنتفَعَ به»، وهو ظاهر لأنَّهُ لولا النَّسْخ لتلاشى العلم، ولما وجدت المطبعة ما تظهر وتَنْقُل، ولله في خلقه عجب.

(١) الحج: ٢.

(٢) لم أقف له على ترجمة مفصلة، ويبدو أنه الذي قام بنسخ «البحر المتلاطم» عن نسخة المصنف بالخط المشرقي ليسهل قراءتها على أرباب المطبعة.

(٣) الترغيب والترهيب (١/ ٤٩).

وما أشرت إليه سيادتكم[1] من الاهتمام بجعل برنامجٍ حافلٍ للبحر فاستحسنته جدًّا جدًّا، ويا حبَّذا به، وقد كنت مهتمًّا به كلَّ الاهتمام، عازمًا على أنَّ الشروع إذا وقع في طبعه لا بدَّ أن أقترح عليكم وضعَه أو طبعه، فوافق الخاطِرُ الخاطِرَ، وما صبَّ في صدري شيء إلّا صبَّ في صدرك أيضًا، فالحمدُ لله على الموافقة.

وعسى أن ييسِّر مولانا سبحانه وتعالى التعجيل بطبعه، فقد شاق إليه كثير من الناس والأحباب وأنصار السَّدْل، اللهمَّ امنع الموانع عن إكمال جمع الجوامع.

الخطاب الثالث[2]:

ما ذكرتموه من تسويف الشَّيخ سالم بوحاجب[3] لكم في الإجازة، فذاك أمرٌ شُهِرَ به وعُرِفَ، وما ذكرتم من أنه لم يُجِزْهُ أحدٌ إلّا عمر بن الطالب بن سودة[4] هو المعروف. وقد رأيتُ ما يناقِضه في «ديوان شاعر القطر التونسي

(١) قمنا في طبعتنا بصنع عدة فهارس علمية للكتاب تحقيقًا لرغبة المصنف وخدمة للباحثين وطلاب العلم.

(٢) انظر كلام المصنف عن هذا المطلب في نور الحدائق (ص١٦٢)، وفهرس الفهارس (١/ ٢٤٢).

(٣) سالم بن عمر بوحاجب المالكي، المتوفى سنة ١٣٤٢. انظر ترجمته في شجرة النور (١/ ٤٢٦-٤٢٨)، الفكر السامي للحجوي (٢/ ٣١٨-٣٢٠)، مختصر العروة الوثقى له (ص٢٨)، الأعلام الشرقية (١/ ٣٠٩-٣١٠)، تراجم المؤلفين التونسيين (٢/ ٧٧-٨١)، وقد أفردت ترجمته بعدة تآليف.

(٤) ولد سنة ١٢١٨، وتوفي سنة ١٢٨٥. ترجمته في الشرب المحتضر (ص٩١-٩٢)، فهرسة جعفر الكتاني (ص١٨٢-١٨٣)، سلوة الأنفاس (٢/ ١٢٢-١٢٣)، =

محمد قبادو»(١)، أنه أجاز للشَّيخ سالم عامة، وجعل تاريخ الإجازة قوله: «لسالم أجَزْتُ ما أُجِزْتُ به»(٢).

ورأيته روى في بعض إجازاته عن محمد الشَّريف وعن بيرم الرابع، فلا أدري أبالإجازة أو بالسّماع فقط، وإن كان «الموطأ» و«البخاري» بالسماع الغير المقرون بالإجازة فتلك الطامة الكبرى والمصيبة العظمى، لأنه يتحقق عدم سماعه على شيخه كُلَّ الكتاب، فهو من الكذب إذا كان الأمر كذلك، ولنا في هذا المعنى رسالة خاصة(٣)، وبَسَطْناه في شرحنا على «غرامي صحيح»(٤).

= فهرسة القادري (ص٧٨)، فهرسة ابن الخياط الصغرى (ص١٦٩-١٧٠)، وفيات الصقلي (ص١٠١)، زهر الآس (١/ ٥٢٤)، الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام (٩/ ٣٠٥-٣٠٦)، ونقل فيها نص ترجمة الحافظ له في كتابه معجم الآخذين عن الرضوي.

(١) ولد سنة ١٢٣٠، وتوفي سنة ١٢٨٨. ترجمته في مقدمة ديوانه (ص٢-١٦) وهي بقلم جامع ديوانه العلامة محمد السنوسي، عنوان الأريب (٢/ ١٢٧-١٣٠)، شجرة النور الزكية (١/ ٣٩٣)، تراجم المؤلفين التونسيين للأستاذ محمد محفوظ (٤/ ٤١-٤٤)، وقد أفردت ترجمته بعدة كتب.

(٢) لم أقف عليه في ديوانه جمع الشَّيخ محمد السنوسي طبع تونس، لكن وردت الإشارة إليها صدر ترجمته في مقدمة الديوان الجزء الأول (ص١٤).

(٣) أطال الحافظ في عدد من كتبه بحث هذه المسألة، ولم أر الإشارة لهذه الرسالة المفردة في هذا الموضوع إلّا هنا، وقد ذكرتها في كتابي «المعجم المعرف بمؤلفات الحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني وما لحقها من أعمال».

(٤) للحافظ شرحان على غرامي صحيح؛ الأول منهما «المخبر الفصيح عن أسرار غرامي صحيح»، والثاني هو «العطايا الإلهامية على شرح القصيدة اللامية»، وقد بقي ذكر الثاني على محمد التليدي في «تراث المغاربة في الحديث وعلومه»، ولعلّه ظنه =

وأمّا تأسفكم على تفويت الشَّيخ عمر بن الشيخ(١) الرواية عن الرياحي(٢) والبيارمة(٣) وأمثالهم من قدماء الزيتونة فليس بغريب عن التونسيين ذلك، بل وعن الفاسيين أيضًا، هذا زعيمهم الرياحي ولد سنة الثمانين بعد مئة، ويروي عن الشَّيخ الأمير الكبير(٤) بواسطة ولده الأمير الصغير(٥)، مع أنه مات سنة ١٢٣٢، وناهيك بهذا في الإهمال والتضييع.

= هو وشرح المصنف الآخر «المخبر الفصيح» شرحًا واحدًا، فحذف الثاني وهو «العطايا الإلهامية» لكونه الكتاب رقم ١٠١ في قائمة مقدمة «فهرس الفهارس» للعلامة القاضي عبد الأحد ابن الحافظ، والقائمة المذكورة تكاد تكون هي مصدره الوحيد في معرفة كتب الحافظ الكتاني، ونظرًا لكون «المخبر الفصيح» أسبق ذكرًا فهو الكتاب رقم ٧ في القائمة المذكورة، فاكتفى بذكره وحذف ذكر الثاني، وهو وهمٌ منه ضمن جملة أوهام كثيرة حول مصنفات السيد الكتاني، وتفصيل أوهامه في كتابنا «المعجم المعرف».

(١) ولد سنة ١٢٣٧، وتوفي سنة ١٣٢٩. ترجمته في نور الحدائق (ص٧٠)، وشجرة النور الزكية (١/ ٤٢٠-٤٢١).

(٢) ولد سنة ١١٨٠، وتوفي سنة ١٢٦٦. وهو شيخ الجماعة بتونس الإمام إبراهيم بن عبد القادر الرياحي. انظر ترجمته في فهرس الفهارس (١/ ٤٣٧-٤٣٩)، وإتحاف أهل الزمان (٧/ ٧٣-٨٢)، وشجرة النور (١/ ٣٨٦-٣٨٩)، وقد أفرد حفيده عمر ترجمته بكتاب سماه «تعطير النواحي» طبع بتونس.

(٣) انظر فهرس الفهارس للمؤلف، فقد ترجم فيه لبيرم الثالث (١/ ٢٤١-٢٤٢)، وترجم لبيرم الرابع فيه أيضًا (١/ ٢٤٢-٢٤٣).

(٤) محمد بن محمد بن أحمد السنباوي. ولد سنة ١١٥٤ وتوفي سنة ١٢٣٢. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ١٣٣-١٣٩)، ونور الحدائق (ص١٣٤-١٣٦) وانظر تاريخ الجبرتي (٣/ ٥٧٢-٥٧٥)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٥) هو محمد ابن السابق.انظر فهرس الفهارس(٢/ ٦٦٣)،وشجرة النور (١/ ٣٦٤).

مع أنه كان يمكن للرياحي أن يروي عن شيوخ الأمير الكبير الذين تأخَّرَتْ وفاتهم إلى عشرة الثمانين كالحِفْني[١] والملَّوي[٢] والجوهري[٣] وغيرهم، أو الذين ماتوا آخر القرن كالوجيه عبد الرحمن بن مصطفى العَيْدَروس[٤]، ومحمد المُنيِّر السّمانودي[٥]، أو الذين ماتوا أول المئة الثالثة عشر كالشّهاب الدَّردير[٦]، أو الذين ماتوا أواخر العشرة الأولى، كالشَّيخ التاودي بن سودة[٧] الذي مات سنة ١٢٠٩، أو الذين ماتوا في عشرة الثلاثين بعد موت الشَّيخ الأمير بمدّة كالمُحدِّث المسند محمد بن عبد السلام الناصري الدرعي[٨] المتوفى سنة ١٢٣٩، وناهيك بهذا القدر في الإغراب.

---

(١) محمد بن سالم بن أحمد، ولد سنة ١١٠١ وتوفي سنة ١١٨١. ترجمه في فهرس الفهارس (١/ ٣٥٣-٣٥٥) ورواية الأمير عنه في ثبته (ص٥٦-٥٧).

(٢) أحمد بن عبد الفتاح المجيري، ولد سنة ١٠٨٨، وتوفي سنة ١١٨٢. ترجمته في فهرس الفهارس (٢/ ٥٥٩-٥٦٠) وانظر رواية الأمير عنه في ثبته (٥٩-٦٠).

(٣) أحمد بن الحسن بن عبد الكريم الكريمي، ولد سنة ١٠٩٦، وتوفي سنة ١١٨١. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٣٠٢-٣٠٣).

(٤) ولد سنة ١١٥٣، وتوفي سنة ١١٩٢. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (٢/ ٧٣٩-٧٤٢)، وانظر رواية الأمير عنه في ثبته (ص٢٠٣).

(٥) ولد سنة ١٠٩٩، وتوفي سنة ١١٩٩. ترجمته في فهرس الفهارس (٢/ ٥٧٢-٥٧٣)، ورواية الأمير عنه في ثبته (ص٦٣).

(٦) أحمد بن محمد العدوي الخلوتي المالكي. ولد سنة ١١٢٧، وتوفي سنة ١٢٠١. ترجمته في فهرس الفهارس (١/ ٣٩٣-٣٩٤)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣٥٩).

(٧) ولد سنة ١١١١. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٢٥٦-٢٦٣)، وانظر رواية الأمير عنه في ثبته (ص٤٨).

(٨) ترجمته في فهرس الفهارس (٢/ ٨٤٣)، وروايةالأمير عنه في ثبته (ص٣٠١).

وذكرت سيادتكم هنا في هذا الخطاب الشهيِّ على المشهور في القطر التونسي من نسبة الثَّبَت الفاسي المطبوع لأحد البيارمة، ها هنا أذكر فائدة وتنبيهًا يتعجَّبُ منها القارئ، وهو أنَّ هذا الثبَت هو في الحقيقة للشَّيخ أبي السُّعود عبد القادر الفاسي[١]، وللتونسيين عناية به والإجازة به والاستجازة فيه.

أما الشَّيخ الشّاذلي مجيزكم فقد أجازه ثالث البيارمة حقيقةً، وأجاز للثالث جدُّه، وأجاز لجدِّه أحمد المكودي، وأجاز لأحمد المكودي[٢] الإمام أحمد بن مبارك اللَّمطي[٣]، ولكن يا ترى من أيِّ طريق يتَّصلُ الشَّيخ أحمد بن مبارك بروايةِ كل ما في ذلك الثبت، فإنه لم يذكر سنده العمومي فيه، وإنما ذكر قراءته على كثيرٍ من تلاميذ الفاسي.

وقد كان شيخُنا المعمَّر أحمد بن الطالب بن سودة[٤] لمّا زار القُطْرَ التُّونسي سنة ١٢٦٨ أجازه المُفْتي محمد بن أحمد النيفر[٥] عن ثالِث البيارمة أيضًا، ولكن أوصل له السَّند إلى ابن المبارك، فسألته عن اتِّصال ابن مبارك

---

(١) ولد سنة ١٠٠٧، وتوفي سنة ١٠٩١. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (٢/ ٧٦٣-٧٧١)، وانظر خلاصة الأثر (٢/ ٤٤٤) والتقاط الدرر (ص٢١٧-٢١٨)، ونشر المثاني (٢/ ٢٧٠-٢٧٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣١٤-٣١٥).

(٢) توفي سنة ١١٦٩. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (٢/ ٥٥٨-٥٥٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣٤٦)، وتراجم المؤلفين التونسيين (٤/ ٣٦٨-٣٦٩).

(٣) ولد سنة ١٠٩٠ وتوفي سنة ١١٥٦. ترجمته في نشر المثاني (٤/ ٤٠-٤٢)، وسلوة الأنفاس (٢/ ٢٢٨-٢٣٠)، وشجرة النور الزكية (١/ ٣٥٢).

(٤) ولد سنة ١٢٤١، وتوفي سنة ١٣٢١. ترجمه المصنف في النجوم السوابق الأهلة (ق٣٩-٤٢)، ونور الحدائق (ص٦٢-٦٣)، وانظر مصادر ترجمته في تعليقنا عليه.

(٥) ولد سنة ١٢٢٢، وتوفي سنة ١٢٧٧. ترجمته في الأعلام للزركلي (٦/ ١٩).

العام بالفاسي فقال لي: هذا ما تَلَقَّيتُ، وهكذا مضى على شيخنا المذكور دهر كامل، وهو يرويه كذلك حتى وصلتُه بحمد الله.

وهو أني لمّا تحققْتُ بكون ابن مبارك أجازَه المسناوي[1] عامةَ مروياته صِرْتُ أبحث عن مُجيزي المسناوي عامة، فوجدتُ الشَّيخ محمد بن عبد القادر الفاسي[2]، والشَّيخ عبد الملك التاجموعتي[3]، وأحمد العطار[4]، وثلاثتهم أجاز لهم عامة والد الأول، فعَلِمْتُ حينئذٍ عين اتصال سلسلة البيارمة والحمدُ لله. وعسى أن نظفَرَ في المستقبل بما يُصَرِّحُ بأنَّ الحُرَيْشي[5] أجاز لابن مبارك عامة، فإذا ثبت ذلك علا الإسنادُ بدرجة، فإن كان لكم عِلمٌ بذلك فأفيدونا به.

أُبَشِّرُكم أني اسْتَبْشَرْتُ بالبحث الإسنادي الذي فتحته معكم، فإني استفدتُ منه أنك أيضًا من المُسندين؛ لاستحضاركم مع ما أنتم عليه من مُفارقة دواوينكم ولادة ابن الشيخ، وتكلّمتم عن إهماله وأمثاله، كلام خبير

(١) ولد سنة ١٠٧٢، وتوفي سنة ١١٣٦. ترجمته في نشر المثاني (٣/ ٢٦٥-٢٧٨)، وسلوة الأنفاس (٣/ ٥٩-٦١)، والإعلام بمن حلّ بمراكش وأغمات من الأعلام (٦/ ٢٦-٣٣)، ومعجم المطبوعات المغربية (ص٣٢٥).

(٢) ولد سنة ١٠٤٢، وتوفي سنة ١١١٦. ترجمته في نشر المثاني (٣/ ١٥١-١٥٢)، والتقاط الدرر (ص٢٩٢-٢٩٣)، وصفوة من انتشر (ص٣٥٧-٣٥٩).

(٣) توفي سنة ١١١٨. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٢٥٥-٢٥٦)، وانظر نشر المثاني (٣/ ١٦٢-١٦٦)، والتقاط الدرر (ص٢٩٥).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) ولد في حدود سنة ١٠٤٢، وتوفي سنة ١١٤٤. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٣٤٢-٣٤٤)، وانظر نشر المثاني (٣/ ٣٦١-٣٦٣)، وفهرسة الحافظ إدريس العراقي (ص٤٦)، وتحفة المحبين والأحباب (ص١٨٢)، وسلك الدرر (٣/ ٢٠٥-٢٠٦).

بالفن، فإني أحمدُ الله على ذلك، ولا يَكْبُرُ في عيني الأثريُّ المُحَدِّث الزاعم الخبرة والمهارة، ولا يفهم دقائق الرواية وأسرار الصِّناعة، كأكثر الموجودين اليوم على ظهر البسيطة، ممَّن فُتِنوا بهذه الدعوى.

وهُنا أندبكم وأُحَرِّضُ عليكم وأطلب وأكرِّر الطلب المرجوّ قرنه بإجابة الرغب في التعجيل بـ«عمدة الأثبات»[1]، فإنّا إليها في نهاية الشَّوق، ولو أمكن جذبُها بطيار الشَّوق، لوْ أظهرت الكهرباء طيّارًا خصوصيًّا جلابًا لاستعملناه في الإسراع بها لأيدينا، ألا وإني قد ظفرتُ به وهو طيّارُ المحبّة وكهرباء الشَّوق، فإنها تفعل في تقريبِ البعيد ما اقتبسَت بعضَه كهرباءُ الصِّناعة.

الخِطاب الرابع:

ما ذكرتموه[2] من أمرِ الاتِّصال بشيخ الإسلام عارف حِكْمَت بك[3]، وبحثكم بكلِّ عناية عن الاتِّصال به في الآسِتانة[4] ولم تَظْفَروا بالبغية، فكذلك الأمر، فإنَّ شيخ الإسلام ما أجاز إلّا القليل من الأفراد، كعالم العِراق

(١) وقد تم ذلك، فأتمَّ الإمام المكي بن عزوز «عمدة الأثبات» في ١٢ ربيع الثاني من سنة ١٣٣١، وبعثها للمصنف من الآستانة إلى فاس. وانظر تعريف المصنف بها في فهرس الفهارس (٢/ ٨٧٧-٨٧٩).

(٢) ونحوه في كتابه عمدة الأثبات (ص١٣٩-١٤٠) الذي أجاز به صاحبَه الحافظ، ولم يذكر اتِّصاله به على عادته في تراجم كتابه، وهو ما جعل الحافظ يكتب اتصاله به في هامش فرعه من العمدة.

(٣) ولد سنة ١٢٠٠، وتوفي سنة ١٢٧٥. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (٢/ ٧٢٢-٧٢٤)، وأفرده بالترجمة الشهاب الآلوسي بكتاب سماه «الصادح بشهيِّ النغم على أفنان ترجمة شيخ الإسلام وولي النِّعَم»، وانظر حلية البشر (١/ ١٤١-١٤٦).

(٤) إذ كان العلامة المذكور مقيمًا بدار الخلافة.

الآلوسي[١]، والشَّيخ حسن البيطار الدمشقي[٢] والد الشَّيخ عبد الرزاق[٣]، بل تدبَّجا معه، وأجاز أيضًا للشَّيخ محمد بن حسن البيطار.

وحيث إنه يوجد في النهر ما لا يوجد في البحر، فأُعلمُكم أني اجْتَمَعْتُ بزوجته في المدينة، واسمُها فاطمة شمس جاهان الجَركشي[٤]، وهي مُعَمَّرة صالحة، ذاكِرة متعبِّدة، تزوَّجها شيخ الإسلام في نحو سنة ١٢٥٥، وهي إذْ ذاك بنت العشرين سنة، أجاز لها زوجها المذكور القرآنَ الكريم و«دلائل الخيرات» و«البردة» و«الهمزية»، وقد أجازت لي في المدينة المنورة سنة ١٣٢٤ ما أجازها به، واستجازت منّي أيضًا فأجزتُ لها.

وقد أشعرتم أنَّ لكم إجازة من أمين الفتوى بالآستانة[٥]، فإن كان عنده شيء، فلا بأس إن سمحَت لكم الظُّروف بطلب الإجازة لنا منه، فإنّي قد رَوَيتُ عن علَماء سائِر بلاد الإسلام، أمّا أخذي عن الآستانيّين عاصِمة المَمالِك ودُسْتِ الخِلافة فروايتي عن أهلها أقلُّ من القليل، فإن توسَّطتُم لنا في هذه المَفخَرة فنِعِمّا المَمنونية لكُم، والنِّعمة التي على الدّوام تُشكَر، وقد كنتُ سابِقًا

(١) ولد سنة ١٢١٧ وتوفي سنة ١٢٧٠. ترجمته في: فهرس الفهارس (١/ ١٣٩-١٤١)، حلية البشر (٣/ ١٤٥٠-١٤٥٥)، والمسلك الأذفر (١/ ١٣٠-١٥٤)، فيض الملك المتعالي (٢/ ١٥٥١-١٥٥٣).

(٢) ولد سنة ١٢٠٦، وتوفي سنة ١٢٧٢. ترجمته في حلية البشر (١/ ١٤٢١-١٤٢٢) لابنه، ونزهة الفكر (١/ ٣٣٣-٣٣٧)، وأعيان دمشق (ص٨٢-٨٦).

(٣) ذكر روايته عنه المصنف في نور الحدائق (ص١٥٩).

(٤) ترجمتها ترجمة مفصّلة في معجم شيوخ الحافظ الكبير تخريجي.

(٥) هو الشَّيخ محمد نوري أفندي، ذكره الشَّيخ المكي بن عزوز في عمدة الأثبات (ص١٧٣).

استجزتُ الشَّيخ ظافِرًا[١] قيد حَياته، فلَم يَصِلْنا منه شيء، ولعلَّه يكونُ عند ولَده الشَّيخ إبراهيم[٢] عِلم هل تلفَّظ لَنا والِده بالإجازة الطَّريقية أم لا.

وما أَشعَرتم به بل صرَّحتُم من حالة علَماء الآسِتانة مع الأثَريّين، وقِلّة من يبحث عن دينه على الطَّريقة السّنية فهيَ يا مولانا شَكوى واحِدة وعِلّة مُتواصِلة، وهي العِلّة الأولى في تأخُّر المسلمين وانحِطاطهم لهذِه الدَّرجة القُصوى، وبُلوغهم الحَضيض الأوهى، ويا أسفا على هذا الأمرِ الجلل، والمُصيبة الخَطِرة المُنبِئة عن كونِ المُسلمين وإن كثُروا قلَّ من ذاقَ منهُم لَذاذة الدّين، ولا تفقَّه في أسراره، وسلِم من أخذِه غضًّا طرِيًّا كما أُنزِل.

فبينما الفُقهاء يُنكِرون على المَشهورين بالإرشاد ودَعوة الخلق إلى الصِّراط المُستَقيم، إذ أصبح وأمسى كل فقيهٍ منهم يُشرِّع ويُحرِّم ويُحلِّل من نفسِه فكأنهم أنبياء، فعجَبًا لمن يُنكِر الوِلاية ويدَّعي النُّبوّة، لا بل الأُلوهيّة، إذ التَّشريع من خاصِيَّتها كما قال إبراهيم بن سعد[٣] لهارونَ الرشيد: «ليس لابنِ عمِّك يدٌ في التَّحريم ولا التَّحليل».

ولو ترى يا مولاي ما نُقاسي مع هؤلاء هنا لقضَيت بالعجَب، وهو الأمر الوحيد والسبب الأكبر في موجِبات الضَّغائن والأحقاد التي أظهرتها وقعتنا الكربلائية[٤].

(١) هو الشَّيخ العارف محمد ظافر بن محمد حسن بن حمزة ظافر الطرابلسي المغربي المدني، ولد سنة ١٢٤٤، وتوفي في حدود سنة ١٣٢٥. ترجمته في شجرة النور الزكية (١/ ٤١١)، والأعلام للزركلي (٧/ ٧٦).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أبو إسحاق الزهري، ولد سنة ١٠٩، وتوفي سنة ١٨٤. ترجمته في سير أعلام النبلاء (٨/ ٣٠٤-٣١٠).

(٤) يشير إلى واقعة اعتقال المؤلف وآل بيته، واستشهاد أخيه تحت التعذيب سنة ١٣٢٧.

ومن الغرائب أنه كان عندي أسبوع[1] منذ مدة قريبة، فحضَر فيه جماعة من أهل العلم فيهم واحدٌ متعصِّبٌ من أبناء خالنا سيدي جعفر اسمه أحمد[2]، فأمرَه شيخنا الوالد بأن يقرأ للنّاس «طبقات الشّعراني الوُسطى» فقرأ، فإذا الشّعراني كلَّ ما افتتَح ترجمةً لأحد السَّلف صدَّرَها بتحريضه على العمل بالكتاب والسنة وتقديمِهما على الرأي، وأنا أعلم أنَّه من المُتعصِّبين الجامِدين مع صلاحِه وفَضله وتَقواه، فقُلت له كالمُستفهِم: ما مُراد هؤلاء الأئمة بالكِتاب والسُّنّة والرَّأي؟ فقال: مُرادُهم البِدَع والأهواء الوَقتِيّة، فقلتُ: حسَنٌ، ولعلَّ كلامَهم شامِل لتقديم نصِّ خليل أو التّتائي على الحَديث الصَّحيح المُحكَم الصَّريح، فقال: أمّا هذِه فلا، فقال وقُلْتُ إلى أن افترَقنا، وهو يقولُ لِجَماعته: ما أوجَب حلَّ رَبطةِ الدّين إلّا اتِّباع الآثار والحَديث، وأنا أقولُ لِجَماعَتي: ما أوجَب انحِطاطَنا وتأخُّرَنا إلّا اتِّباع الهَوى وتقديمُ رأيِ الجامِدين الذين ربّما فُقناهُم في بعضِ الفُهوم والإدراكات على صَحيح السُّنة وصَريح الكِتاب. فمِن هُنا تفهَم قِلّة أرباب البصيرة حتّى في الكتّانيين، فكيف بغَيرِهم.

هذا ابن خالنا سيدي محمد[3] الذي منَّ الله عليه بجِوار المدينة المنورة

---

(١) هو أسبوع ولادة ولده العلامة القاضي أبي بكر الكتاني، فقد ولِد كما قرأتُ بخطِّ والده الحافظ يوم السبت فاتح جمادى الأولى سنة ١٣٢٩.

(٢) ولد سنة ١٢٩٣، وتوفي سنة ١٣٤٠. ترجمه المؤلِّف في وفياته من جمعي، والنبذة اليسيرة لأخيه الإمام السيد محمد بن جعفر (ص٣١٢- ٣١٧)، ومنطق الأواني (ص١٤٩-١٥١)، ولابنه الأستاذ محمد إبراهيم كتابٌ عنه سماه: «والدي كما عرفته».

(٣) ولد سنة ١٢٧٤، وتوفي سنة ١٣٤٥. ترجمه المصنف في النجوم السوابق الأهلة (ق١٩-٢٠)، وفهرس الفهارس (١/ ٥١٥-٥١٨)، وانظر ترجمته في قدم الرسوخ (ص١٦٥-١٧١).

لا تجِده انصبغَ بصبغة الحديث مُطلَقًا، أو يقدِر على ردِّ نصِّ خَليل أو أحدِ شُرّاحه بحديثٍ في إحدى السُّنن إلّا بطَبخ ونفخ وطولِ توقُّف واهتِبال، لا يجِد نفسَه تُنازِعُه بمِثله في جنب إهمالِ كلام جَدِّهِ المعصوم، وإذا طالَعْتَ كلامَه في تأليف المتواتِر تجِده صَريحًا مُوَلْوِلًا بما قُلناه وشرحناه، لأنه لا يكادُ يجزِمُ بشيء ولا يردُّ زعم زاعِم. فجعل كُلًّا من البسمَلة ونفيها[1] والجهر والإسرار متواتِرًا[2]، والرفعَ عند المَواطن الثّلاث وعَدَمَهُ متواترًا[3]، وهكذا بحيث لا تجِد نَصيرًا لَنا هُنا في فاس أبدًا.

نعم، طائفتنا الكتانية رجعوا إلى طريقتنا في هذا الباب تقليدًا أوجبه استغراقهم في المحمَّدية، وكمال انحياشهم إلى باب رسول الله بكل معنى الكلمة، زادهم الله ثباتًا ونورًا وانحياشًا آمين. وقد نشرنا دلائل هذا المبدأ وقواعده في «البحر» بما لا أظن مسلِمًا يقرؤه ثُمَّ يقوم من غير طائل، فإنّا قد تنزَّلنا فيه إلى مرتبة يحصلُ بها النفعُ إن شاء الله، فلكَ أجرُ ذلك أولًا وآخرًا، أولًا بوقوفك مقام الصديقين في نشر السنة أولًا، فلما قام لخذلانك من خذله الله أوقفنا الله لنصرك فكان ذلك في صحيفتك. وثانيًا: لتعهدك بنشر «البحر» الذي أرجو فيه إن شاء الله أن يقوم مقام التراب الذي ضرب به عليه السلام في وجه أرباب الجمود وقال: «شاهت الوجوه، شاهت الوجوه»[4]. شاهت وُجوهُ الذين يردّون السُّنة وينصُرون البِدعة، وقمعهم الله بقهره، إنه سبحانه وليُّ ذلك.

---

(١) نظم المتناثر (ص٩٩-١٠٢).

(٢) نظم المتناثر (ص٩٩-١٠٢).

(٣) نظم المتناثر (ص٩٦-٩٨).

(٤) يشير لحديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه في صحيح الإمام مسلم، كتاب: الجهاد والسير، باب: غزوة حنين (٣/ ١٤٠٢ رقم ١٧٧٧).

الخِطاب الخامِس:

ما ذكرتُم من اتِّصالِكُم بِالرِّياحي عن الشِّهاب أحمَد بن الخوجة[١]، فعجبتُ من اقتِصاركم عليه كأنَّهُ لم يتأخَّر أحدٌ إلى زمن رِوايتكم يروي عنه دونَه، إنَّ هذا لَعَجيب. نعم ذَكَرْتُم وفاةَ ابن الخوجة المذكور سنة ١٣١٢، مع أنَّ المعروف والموجود في تاريخي[٢] أنَّ وفاته كانت صبيحة يوم الاثنين سادس الحجة سنة ١٣١٣.

الخِطابُ السّادِس:

ما ذكرتموه من أمر السيد حسن أسعد[٣] صار بالبال، وقد كتبتُ له كِتابًا ها هو يصِلكُم طيَّه.

الخِطابُ السّابع:

ما عَدَدتموهُ فائِدةً واهْتَبَلْتُم به من البحث الذي أجرَيْتُه في «السِّرِّ الحقّي الامتِناني»[٤] من الحَضِّ على قَرنِ الصَّلاة على النَّبيِّ ﷺ بالأذكار كُلِّها، وعدم التَفرِقة بين ذِكرِ الله وذكرِ حبه في كلِّ حين ووقت، هو بحثٌ نفيس على الحَقيقة، ولو عَلِمْتَ موجب ذلك الإسهاب والتطويل في نقل النقول والاحتجاج بأرباب الطُّرُقِ لَقَضَيْتَ بالعجب، وهو أنَّ الطائفة الدَّرْقاوية[٥] هنا

(١) ولد سنة ١٢٤٦، وتوفي سنة ١٣١٣. ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٣٨٣-٣٨٤).

(٢) أشار له المصنف في الأجوبة النبعة (ق١١٢-١١٣، نسخة المكتبة الوطنية).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) (ص١٨٨-١٩٠، طبعة فاس الأولى).

(٥) الطائفة الدرقاوية نسبة للشيخ مولاي محمد العربي الدرقاوي، ولد سنة ١١٥٩، وتوفي سنة ١٢٣٩، وهي أحد فروع الطريقة الشاذلية بالمغرب.

لما أمر شيخنا الوالد وشقيقنا الشَّيخ أبو الفيض مواريدهم بسلوك هذا المسلك، وصار الكتاني يُعْرَف من غيره بمزج كلمة الشَّهادة في الذِّكر كُلِّه قامت قيامتهم وتوغَّرت صُدورهم وكثرت قلاقِلهم، وما قصَّروا إعراضًا ومُغالطة، وانتصب بعض جهلتهم للتأليف، فذاك الذي حملَني على ذلك الإسهاب، وإلّا فتلك مسألة ما كنتُ أظن أنَّ مؤمنًا يخالف فيها أو نحتاج معه إلى نصب نصٍّ أو جلب حجة، إذ دليل ذلك للمُحَمَّدي بَيِّنٌ في نفسه، ولكن البلاء والمنافسة والمعاصرة مع الجهل يوقع في أكثر من ذلك وأخشن.

الخِطاب الثامن:

ذكرتم ما عزمتم عليه من التَّصرف في «البحر» في ثلاث مواضع؛ الأول منها عند ذكر اجتهاد المصطفى ﷺ، والثاني حذف بيت عبد الله بن المبارك، والثالث ما يتعلق بإطراء النبهاني فلا بأس بذلك، إذ لكم مني الإذن المطلق في هذه المسائل وغيرها، وعسى أن تلحقوا بهذه الثلاث بعض كلمات جافية في الخطبة وداخل «البحر» تتعلق بالمردود عليه إن ظهر لكم تبديلها بما هو ألطف منها فلكم ذلك، مع أني كنتُ عزمتُ على أن أقول لكم أوَّلًا لما أرسَلتُ لكم «البحر» لتطبعونه إن ظهر لكم أن تنسبوه لأنفسكم أو لأحد تلاميذكم فلكم ذلك.

مسألة:

الشيخ النبهاني وما أدراك ما النبهاني؛ اعلم يا مولانا أنَّ هذا الرجل أول ما سمعنا باسمه في أول «همزيته»[١] التي هي باكورة أعماله الطَّاهرة، فلمّا وَصَلَت

(١) «طيبة الغراء في مدح سيد الأنبياء» طبعت ببيروت مستقلة في حياة ناظمها، ثم =

إلى أيدينا فبِصِفة كونِنا نعشَق مدح الحبيب المحبوب، ونطرَب بمَن يمدحُه كثيرًا، ووصيةً يأخذُها آباؤنا عن آبائهم، وأوصَلوها إلينا أن لا نجالِس ولا نرافِق ولا نُطالِع كتابَ من نشمُّ فيه رائِحة توقُّف في الكَمالات المحمَّدية، أو استِنكافٍ عن قبول بعض البعض ممّا أظهره كِبار تلك الحضرات، فاستحوذَت على عُقولِنا تلك «الهمزية» واستولت علينا استيلاء العقار على المحب المُذنِف، فكان لي شَوقٌ إلى مُخاطَبة النبهاني وخِطاب وُدِّه، فلا زال الأمرُ يَزداد وحبُّه في قلبي ينمو كلّما أبرزَ في تِلك الحضرة الإلهية والمُحمَّدية مدوَّنًا وجمَع مَجموعًا، إذ كنّا في بلادنا هذه طالَما عابنا الصّوفية والفقهاء باشتِغالنا بهذا الفنّ، فمِن قائل إنَّ آل الكتّاني لهم إفراط، ومِن قائِل يُحبّون جدَّهُم محبّةً طبيعية، ومن قائِل ما لا أذكره.

فخَطَبْتُ وُدَّهُ أوَّلًا بمكاتبته، فكتبَ مُستجيزًا من أستاذِنا الوالِد وشيخِنا الأخ والفقير، فوفِّقت في إجازتهم له، وأجزته أيضًا واستَجَزْتُه[١]، فلمّا سافرتُ للحجِّ كان نُزُلي بمصر في منزل العلّامة السيد أحمد الحُسَيني[٢]، فأوقَفَني على هذا الكتاب «شواهِد الحقّ» قبل إكمالِه، ورغَّبني في تقريظِه، فصدَر منّي ما

= طبعت ضمن كتابه «المجموعة النبهانية» (١/ ٢٠٤-٢٨٩)، وانظر كلام المصنِّف عنها في كتابه «الإفادات والإنشادات» (ص٢٠٣).

(١) ساق العلامة النبهاني رسالة المؤلف له في كتابه «أسباب التأليف من العبد الضعيف» (٢/ ٣٧٢-٣٧٣) آخر طبعة جامع كرامات الأولياء الأولى.

(٢) ولد سنة ١٢٧١ وتوفي سنة ١٣٣٢. ترجمته في مرآة العصر (٢/ ٣٠٤)، ومعجم المطبوعات لسركيس (١/ ٣٨٣-٣٨٤)، فيض الملك المتعالي (١/ ١٣٧)، وانظر مقدمة عنايتي بكتاب المؤلف «أسانيد حصر الشارد» (ص٢٩٩-٣٠٤).

صدرَ من التَّوغُّلِ والإفراط في ذمِّ ابنِ تيمية شيخِ الإسلام وأتباعِه لموجِبات أوجبَت لي ذلك.

أعظمُها: أني إذ ذاك لم أتمكَّن من مُطالَعة كتُب شيخ الإسلام حقَّ المُطالَعة، ولا استوعَبتُ واحِدًا منها، لأنها ما وصلَت لِفاس، لأنَّ أرباب الكتُب لعِلمهم بأنَّ سوقَها غيرُ نافِد لا يَجلِبونها إلّا بطلَب خاصّ، وثانيًا: ما فوجِئْتُ به من تَحريمِه شدَّ الرِّحال لزيارة قبرِ سيِّد الأَرْسال، واعتِقاده الجِهة والتَّجسيم، ومُبالَغته في الردِّ على الصّوفية أربابِ القُلوب الصّافية والأخلاقِ الوافِية، وتصريحِه الغَليظِ بتكفير مثلِ ابن العرَبي وابن الفارِض وابن سَبعين وأمثال هذه الطَّبقة، ولا شكَّ أنَّ من يتربّى في حِجر الصّوفية وما سمِع أمثالَ هذِه الأمور قطُّ ولا راجَ على عقله غيرُ تَبجيل القومِ وتعظيمِهم وإنزالِهم منزلةً دونَ منزلة الأنبياء في التَّقديس والكمال، ثُمَّ مَن شبَّ على التعشُّق للكَمال المُحمَّدي والافتِتان بالجَمال الأحمَدي، كيف يسمَع حُرمةَ شدِّ الرِّحال لزيارة القبرِ المُكرَّم ولا تَشمَئِزُّ نفسُه من مُفاجئِهِ بمِثلِ ذلِك، لو كان كيفَ ما كان، فهذه أعذاري الظّاهرة يا مولانا فيما صدَر منّي من الإفراط والمُبالَغة.

ثُمَّ إني مع ذلك ما رأيتُ إذْ ذاك في «شواهِد الحق» إلّا توفية ابنِ تيمية حقَّه من الإجلال والإكبار، واستيعاب أقوال مَن مَدَحَهُ أوْ ذمَّه، لا كما فعلَ غيرُه من ناصِريه.

فلمّا رجعتُ من الحجِّ وكنتُ قد زوَّدْتُ نفسي من كتبه بالكثير وطالعتُ أسرارها، وعلمتُ مَضامينها والمِحوَر التي تدور عليه، علمتُ أنَّ الرجل عظيمُ النَّظير في الإسلام، قُرَّةُ عين أهله لمَن كان يشعُر، فما رأيتُ على كثرة ما رأيتُ من علم العلماء من يستخرِج شواهد القرآن والسنة مثلَه، فكأنّه ما حفِظ أحدٌ

القرآن إلّا هو، وأُعلِمك على سبيل الاستِطراد هنا أنَّ أقرَب مَن رأيتُ شبَهًا به في هذا الباب شقيقُنا الشَّيخ أبو الفيض، فكأنَّ القرآن ما يقرؤه إلّا هو، والسنةَ ما حفظها أحدٌ دونَه.

ولكن مع علمي التام بحلول شيخ الإسلام في هذه المرتبة القسعاء وإجلاله إلى درجة لم أنزِل به أحدًا من أئمّة الإسلام بعد الأئمة الأربعة ما أنزلته منزلة المعصوم المُطلَق، ولا المصيب في كلِّ أفكاره وتعاليمه، وهذا طريق أهمَله الناسُ اليوم، فإنهم على أحد طرفَين، إمّا محبٌّ أو مُبْغِض، فإذا أحبّوا شخصًا مجّدوا فِعاله وعصَموا أقوالَه وقدَّسُوا عقله، وأنزلوه فوق منزلة الأنبياء، إذ يُجَوِّزونَ عليهم الخطأ ويمنعونه عمن يحبونه ويعتقدونه، ومن هذا الفريق رشيد رِضا وأمثاله من زَنادِقة المصريين، فإنهم يُنْزِلونَ ابن تيمية نبيًّا أو إلهًا، لا بل فوق ذلك إن كان يُمْكِنُ أن تكون هناك مرتبة أعظمُ وأجلّ، وإذا كرهوا شخصًا كرِهوا أقواله كُلَّها واشمأزوا من اسمه ونعته وبلده، حتى يمكن أن يتبرؤوا من دينه إذا جمعهم، ومن هذه الطريقة رشيد رضا مع ابن السُّبكي وابن حجر الهيتمي وأتباعهما في النِّحلة والطَّريقة.

وأنا أرى أنَّ خير الأمور الوسط، لا أصحاب التغالي في مدحه أصابوا، ولا أصحاب التفريط في ذمّه أصابوا، فالرجلُ فوق ما يتشَخَّصُ الناس في العلم بالكتاب والسُّنة، وحب الدين، والتفاني في نصره إلى أن حلَّ به ما حلَّ، ومع هذا فليس بالمعصوم في كلٍّ ما ينتحِل أو يقول، إذْ القول قول مالك إمام دار الهجرة: «كل كلام فيه مقبول ومردود إلّا ما أتانا عن صاحب هذا القبر ﷺ».

وعند التنقيب والبحث وسبر أسرار كلام ابن تيمية وفحوى خطاباته رأيتُه لا يعتقد التجسيم ولا الجهة، وغاية ما يذهب إليه ترجيح طريق السَّلف

في المتشابِه والرد على المؤوِّلة، وقد عُلِم أنَّ الرجل إذا حوجِج في شيء وخصوصًا العالم المتبحر، وخصوصًا أصحاب الحِدة كابن تيمية فإنه يبالغ في الاحتجاج لمذهبه، ويطلق عذبة اللِّسان والبنان في الرد على خصومه، فربما شمَّ خصومه وأعداؤه من كثرة الإيضاحات ووجوه الرد ما لا يقصده ولا ينتحله، وهكذا وقع لابن تيمية فيما شاع عنه (التجسيم والجهة)، لا أظنه يصدر منه في أول أمره فضلًا عن آخره، وإنما بالغ في إيضاح الانتصار لمذهب السَّلف، فظنَّ أنه من المُجسِّمة، والحال أنه بريء منه.

وهكذا وجه الاعتِذار عنه في إطلاق عذبة لسانه في الصُّوفية، فإنَّ الصُّوفية بالغوا في بعض المواضع وأفرطوا في تقرير مذاهبهم وإيضاحها والاستدلال عليها، فيراهم مثل ابن تيمية الذي لم يقرأ شيئًا من طريقهم، ولا لقي أحدًا من عرفائهم، ولا عرف جملة من اصطلاحاتهم زنادقة، والحال أنهم ليسوا كذلك، **فلا أقبَل أنا في مِثل ابنِ العرَبي والشّاذِلي وابنِ الفارِض مئةَ ألفٍ من ابن تيمِية،** مع إقامة العذر له، والعلم بأنه لو اطَّلع على [ما] اطَّلعوا ووقف على ما وقَفوا لكانَ أوّلَ ناطِق ومُوَلْوِلٍ بمذاهبهم ومُوَضِّحٍ لإشاراتهم.

وأرى أن لا زينة للإسلام إلّا بمِثله ومِثلِهم، فالماء واحد والزهر أفنان، ﴿تُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِى ٱلْأُكُلِ﴾(١)، ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾(٢)، فابن تيمية ركنٌ من أركان الإسلام، والحاتِمي والشاذلي رُكنُهما الآخَر، فالذي يوهِن أحَدَهما يريدُ إهانة ركنٍ من أركان الدين.

---

(١) الرعد: ٤.

(٢) البقرة: ٢٥٣.

وهكذا القولُ عندي في تقيِّ الدين السُّبكي وولده، أرى أولئك الأبالِسة الصَّعالِكة يلمِزون تقيَّ الدين ويحتقِرونه عن الوَصف بالعلّامة وما ضاهاها من التَّحليات الصَّغيرة عن سوقة سائِق دابّتِه تعصُّبًا لابن تيمِية وعلى الآخر، والحالُ أنَّ السُّبكي وآلَه هُم على الحقيقة كما كانَ يقول فيهم شيخنا الشَّيخ أبو الفيض: «أشرافُ العلَماء»، لمَزجِهم السُّنّة بالتَّصوُّف، فجاءت الثياب التي نَسجوها للإسلام أرفعَ شارة له، وأشرفَ لأُبّهته ومجده من أن لو فَعلوا كغيرِهم ممَّن اقتصَر على أحدِ الشِّقَّين، فصاحِب العين الواحِدة أعوَر، والكامِل من نظر بالعينين، جعلنا الله منهم آمين.

وهكذا القولُ أيضًا في ابن حجَر الهيتَمي وأشكالِه، فهَب أنه أساء الأدَب على ابن تيمِية وبالَغ وأفرَط، ولكن له حسَنات تتمثَّل في حقِّه، يقول الآخر: [الكامل]

وإذا الحَبيبُ أتى بِذَنْبٍ واحِدٍ   جَاءتْ مَحاسِنُهُ بِأَلْفِ شَفيعِ

فخالف هؤلاء المُتشدِّقة هذا المسلَك، وأفرَطوا في حقِّ كلِّ من تكلَّم في ابن تيمية ببنتِ شَفة، ولو رأيتَ كيف يُعبِّر صاحِب «المَنار» عن تقيِّ الدين السُّبكي وابن حجَر الهيتَمي لألَقمتَ فمَه أحجارًا من جهنَّم، وما كان الحامِل لي واللهِ على إبرازِ تِلك الكلِمات الخشِنة في حقِّ ابن تيمِية إلّا مقابَلة السّوء بالسّوء تعصُّبًا على أولئِك، وهوَ العُذرُ عِندي في كثيرٍ من مَسائل بالَغ فيها أقوام. فأقول: إنَّهم بالَغوا بالنِّسبة لمَن عاندَهم في الحق، وإلّا لمّا بالَغوا في الإيضاح إلى هذه الدرجة، فسلكتُ أنا ذلك المَسلَك.

وبينا نحن نستقبِح مسلَك النّابغة نُعمان الآلوسي[١] في «جلاء العينين»[٢] ومبالَغته في بعض المَواضِع، إذْ ظهر ذلِك الشَّيطان المارِقُ المَفتون عن دينِه ودُنياه، المُتلاعِب بدين محمَّد تلاعُب الرِّياح العاصِفة بالشَّجرة اللَّيِّنة العَزيزة في الجبَل العالي، صاحِب «غاية الأماني في الرّدِّ على النبهاني»[٣]، انظُر كيف عمَد إلى الغزالي وإمامِ الحرَمين وابنِ السُّبكي وأولاده وحِزبِه، والسّيوطي وابن حجَر المَكّي، **والسَّيِّد مُرتَضى خاتِمة الحُفّاظ الذي ما أتى بعد تلاميذ العَسقَلاني أعلَم منه بهذه الصِّناعة**، فلمزَ أعراضَهم ونقصَ فَضائلَهم وشرحَ مَثالِبهم التي خَلقَها وولَّدَها، وانظُر كيف عمَد إلى محمَّد عبدُه ورشيد رَضا والحلَبي صاحِب «التَّعليم والإرشاد» فجعلَهم كالأئمّة الأربعة، وجعلَ الدَّليلَ على فضلِ ابن تَيمِية مدحَ هؤلاء له.

وانظُر كيف خاطَب الشَّيخَ عبدَ القادر الجيليَّ والأُستاذ الرِّفاعيَّ وأمثالَهُم، هل يسوغ لمُسلِم السُّكوت عن ذلِك أو تَحمُّله، فإن كانَ جَمال الدّين القاسِمي ممَّن يَرضاهُ ذلِكَ فسأُعلِمُه أنّي مُباين له في المَشرَب ومُعادٍ لهذا المَذهَب وأهلِه، وإن كان أهلُ الأثَر يُعجِبُهم هذا السُّلوكُ فليسوا بأهل الأثَر على الحَقيقة، ولكنهم أتباع الشَّيطان وأنصارُ كلِّ ناعِق، وهل يوجَد من يَعلَم الحَديثَ على حقيقته والصِّناعةَ الأثَرية على طَريقَتِها يُشيدُ بابنِ عبدِ الهادي[٤]

---

(١) ولد سنة ١٢٥٢، وتوفي سنة ١٣١٧. ترجمته في أعلام العراق لمحمد بهجة الأثري (ص٦٠-٧٠).

(٢) «جلاء العينين في المحاكمة بين الأحمدين» عنى بهما أبا العباس أحمد بن تيمية الحنبلي، وأحمد بن حجر الهيتمي المكي الشافعي.

(٣) هو الشيخ محمود شكري الآلوسي المتوفى سنة ١٣٤٢.

(٤) ولد سنة ٧٠٥ أو التي بعدها، وتوفي سنة ٧٤٤. ترجمته في تذكرة الحفاظ =

صاحِب «الصّارِمِ المُنكي»، صنَع شيئًا ما هو إلّا مُختالٌ خابِط خبطَ عَشواء، عالِم بِالجَرح غافِل عن التَّعديل، يتمسَّكُ بالإطلاق ويَغفل عن التَّقييد، يتمسَّك بالألفاظ ولا يُحْكِمُ مَعانيها ومَقاصِدَها.

وبِالجُملة، فالنّاس بين إفراطٍ وتَفريط؛ طائِفة قبورية صِرفة، وطائِفة وهَنَتْ القُبور ومَن يَحترم أهلَها مُطلَقًا، وكِلاهُما مُخطِئ في نظَري، فخير الأمور الوسَط، أمّا تعظيمُهم إلى درَجة العِبادة والسُّجود فلا أقولُ به ولا أَرْضاهُ لمُسلِم، وأمّا احتِقارُهم إلى درَجة الحضِّ على هَدم تِلك الآثار فلا أُحبُّه، كما أنّي أسألُ الله بِجاه أعمالهم وآثارهم وما يُتلى بضَرائِحِهم في قَضاء الحاجاتِ والمآرِب، لا غيرَ هَذا المَسلَك أسلُك مع أصحاب الضَّرائِح قدَّس الله سِرَّهم العاطِر، وجعلَنا من أهلِ سِلك الكامِل منهُم، آمين.

إذا علمتَ سِيادتكُم مَشرَبي في هذا الباب علِمتُم مَذهَبي في الشَّيخ النَّبهاني.

فأمّا كونُ الرَّجُل يُعادي أهلَ السُّنَّة فلا أظُنُّه فيه، ولا أظُنُّكم تعتقِدون فيه ذلِك، مع ما لـهُ من الاستِهتار في الجَناب المُحمَّدي، فطالَما ألَّفَ وصنَّفَ وجمعَ وطبَع وشنَّف وأنذَر، فبينَما محمَّد عبدُه وتلاميذُه وأمثالُهم في مِصر يُدَنْدِنون في مَساوئِ أئمّة الإسلام، إذ وقفَ هو حَياتَه على جمع آثارهِم ولَمِّ شَتات أدعِيَتهم وثَنائِهم على ذلِك الجَناب العاطِر، فلم يبقَ فيه من معتقَدِ عَداوَته لأهلِ السُّنّة إلّا تَحريمُه العمَلَ بالحَديث، وإذا علِمتَ سِيادتكُم أنّه يُخاطِب مِثلَ رَشيد رِضا صاحِب «المَنار» وأمثالِه من زَنادِقة المِصريّين الّذين

= (٣/ ١٥٠٨)، المعجم المختص بالمحدثين (ص٢١٥-٢١٦)، بديعة البيان (٣/ ١٤٨٣-١٤٨٧)، الدرر الكامنة (٥/ ٦١-٦٢).

حرَّموا وحلَّلوا وخرَقوا إجماعاتٍ ودَوَّنوا اتِّفاقات، استَحسَنتَ طَريقَته وأيَّدتَ نِحلَته، وأراهُ قد فسَح مَجالًا وفتحَ بابًا للأثَريّين، وهوَ أنّه نقلَ عن ابنِ الصَّلاح[١] وابنِ سُليمان الكُردي[٢] وأمثالِهِم أنَّ الواقِف على حَديثٍ يَراه مُخالِفًا لِمَشهور مَذهَب إمامه لم تَسمَح نفسُه بالإعراضِ عنه يَعمَل به ويَنوي تَقليدَ مَن قالَ بِه، وهَذا مَسلَكٌ حسَن بِالنِّسبة لغَير المُتأهِّلين أمثالِ أكثَر المَوجودينَ اليومَ عَلى ظهر البَسيطة.

فلو أنَّ مِثلَه أشاعَ وأذاع في كتُبِهِ تَزيينَ طَريقةِ الذين يَنتحِلونَ الاستِنباط وتَقديمَ الآثار على الفِقهِ والرَّأي، وقد عُلِمَ أنَّ أشهَر مَن اشتهَر بِذلِك في العَصر هو رَشيد رِضا لِكثرَةِ ما يَطبَعه ويُذيعُه لزادَ الأمر اتِّساعًا، وهذا يُفسِد الحالَ ويَجُرُّ المُتعدّي إلى ما هوَ أكثَر وأبشَع.

بَقيَ أن يُقال: إنه قطع بابَ الاجتِهاد وسدَّ أبوابَه، وهذا البابُ القولُ فيه مِنّا كقولِه، فإنّا وإن جَوَّزنا الاجتِهادَ ونافَحنا عن تيسُّره لا نَعلَم أحدًا من المَوجودين اليومَ يُمكِن أن يدَّعيه أو يَقوم به على سَبيل الاستِقلال المُطلَق، وإنْ كانَ ولا بُدَّ من العمَل بالحَديث فالأمرُ فيه صَعب، والخطأُ أقرَب من الصَّواب لغَيرِ المُتأهِّل، وهُم أكثَر المَوجودين اليوم.

وإنّي بعد تَفتيشي وبَحثي بِالدِّقّة في الحِجاز والشّام ومِصر والمَغرِب، لم أرَ أحَدًا أُجَوِّزُ له العملَ بِالحديثِ مُطلَقًا على حسب عِلمِه هوَ وبَحثِه وتَمييزِه

(١) ولد سنة ٥٧٧، وتوفي سنة ٦٤٣. ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/ ١٤٣٠-١٤٣٣)، والتبيان لبديعة البيان (٣/ ١٣٩٥-١٣٩٦).

(٢) ولد سنة ١١٢٧، وتوفي سنة ١١٩٤. ترجمته في سلك الدرر (٤/ ١١١-١١٢)، وثبَت ابن عابدين (ص١٢٨-١٣٠).

بين الباطِل والصَّحيح والنّاسِخ والمَنسوخ من غيرِ تَقليدٍ لأحَد، إذ أكثَر مَن رأيتُ له الكَمالُ في بابٍ أراه ناقِصًا من جِهةٍ أُخرى لا يُمكِنه الرُّجوع إلى الدَّليل بِدونها، مثالُ ذلك: أنّي رَأيتُ الشَّيخ محمد بخيت المُطيعي الحنفي[١] في مِصر له تبحُّرٌ في الأُصول والمَعقول، واقتِدار على البَحث ومُشارَكة حسنة، ولكن يَعوزُه العِلم بالجَرح والتَّعديل ونَتائِجه، ورأيتُ بدمَشق جَمالَ الدّين القاسِمي له تبحُّر في الأصول والمُصطلَح، واقتِدارٌ على نَتائِج الجَرح والتَّعديل، ولكن يَعْوزُه التّوسُّط والاعتِدال والفَراغ، وردُّ الوِجهة إلى بابٍ واحِد وعِلم فذٍّ، مع الورَع والتَّثبُّت.

وأقولُ على سَبيل الإنصاف والتنزُّل من غير مُحاباة لكُم، إنّي على حسب ما يظهَر لي من ترجَمَتِكم وسَنِيِّ أحوالِكم وآثارِكم أنَكم أقربُ النّاس ممَّن عرَفناه أو سمِعنا باسمِه اليومَ إلى سُلوك مَسلَك الدَّليل، واستِخراج الفَرع من الأصْل، واستِنباط الجُزئيّة من الكُلّية على الوَجه المَرعِيِّ الأُصولي، وفي الهِند سمِعنا بوُجود فُحول لكِن نَرى لهُم مُغالاة.

ثُمَّ إنَّ مذهَبي في تَقليل عدَد أهل هذا السِّلْك ليسَ لاعتِقادي أنَّ عُقول مَن سبقَ كانت أرقى من عُقول اليوم مِن كُلِّ وَجه، ولكن أرى أنَّ آلةَ الاجتِهاد اليومَ أسهَلُ مِن قبل، والكتُب متوفِّرة، والسُّنّةُ مَجموعة، بحيثُ إذا كان الرجلُ يُحاوِل فيما قبل البُلوغ إلى درَجة الاجتِهاد الكَسبي في مئة سنة، فالذَّكيُّ اليومَ يُدرِكها في عشَرة مثلًا، وإنّما قلَّ أهلَ الاجتِهاد اليومَ الجُبنُ والهلَع وحبُّ الرِّياسة ومُحافظة المُقلِّد على ناموسِه بين أقرانِه ووَظيفته بين أترابه، وإلّا لو

---

(١) ولد سنة ١٢٧١، وتوفي سنة ١٣٥٤. ترجمته في قدم الرسوخ (ص٥٠٠-٥٠٥)، والأعلام الشرقية (٢/ ٤٩٧-٤٩٩)، والأعلام للزركلي (٦/ ٥٠).

توجَّه النّاس اليومَ إلى الاجتِهاد توجُّهَهم جَميعًا إلى ما يُزاوِلونه من العُلوم الآلِية لأدرَكوها كما يُدرِكونها.

نعم، لا يُعذَر أحَد كيفَ ما كان قُصورُه عن الاهتِمام بالعمَل بالسُّنّة، وتقديمِ النص على القياس والرأي المجرد بسؤال أهل الذكر إن وجدهم، وإن لم يجد المتأهل للبحث بنفسه فعليه بالرجوع إلى الكتب المصنفة في هذا الباب من الأئمة المعتبرين الذين نقحوا المسائل بأدلتها، فلم يبق بعد إيضاحاتهم إلّا العمل، حتى للعامي ولا إشكال، كـ«تلخيص الحبير» لابن حجر و«نيل الأوطار» و«سبل السلام» وغيرها من كتب حفاظ الأثر على ما بسطناه في «البحر».

أمّا هذا الجمود الذي نراه من فقهاء الوقت فهو تقليدٌ أعمى لا يرضاه أحدٌ من المجتهدين لأحد من أتباعهم، وعسى أن تحصل نهضة اليوم من أعيان المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها لنشر هذه الطَّريقة بين أفراد الناس وطلبة العلوم، فإذا شبَّ الشّاب عليها شاخ وهو أثري، وهكذا فلا يمضي نصف دَور إلّا والأمة في ترقّي وعزّ من أمرها، ألهم الله رؤساءها الرشد.

ومع هذا، فلا أنكِر أن الشَّيخَ النَّبهاني له مبالَغات في طريقه ومَجموعاته، أو قُلْ زَلّات، ولكنَّها ربما تُغتَفَر في جَنب غيرها من الحسنات، هذا رأيي فيه، ورَجائي أن تجتَمِع كلِمتُنا الثّلاثة على مَشرَب واحد، فندعوا إلى طريقة هي الكتاب والسنة، ونبذ ما سواها مع إتقان كيفية الدَّعوة وتسهيلها، سهل الله لنا كل أمنية خيرية آمين.

فتحصل من هذا المبحث الطويل أنَّ إطلاقي عَذَبَة اللِّسان شتمًا في عدوِّ النبهاني ليس المقصود به النبهاني نفسه، بل أغضبني من الكتاب كله تحامُل

صاحبه فيه - ولا أظنه إلّا النعساني أو رشيد رضا قطعًا - على كبار علماء الإسلام الذين سميناهم قبل، وإفراطه في مدح المعاصرين له من الزنادقة الذين هم من الطرف الثالث من تقسيمكم العجيب لحال علماء الوقت، وأي مسلم يرضيه ذلك أو يحبه.

ثُمَّ موجب مبالغتي في مدح النبهاني مقابلة المبالغة بالمبالغة نكاية وتشفيًا، وإني وإياك والنبهاني في اتفاق على أنَّ غير المتأهل كشبان المدارس الذين يقولون: لا نعمل إلّا بالكتاب والسنة، ثمَّ يُقَبِّحون كافة العلوم الآلية من أصولٍ وبيانٍ بل نحو، ويقولون: ما أَخَّرَنا إلّا توقُّفنا في فهم الكتاب والسُّنّة على هذه العلوم، وأيُّ حاجة بنا إلى التَّقَيُّد بإجماعات السَّلف وغيرهم، وأمثال هذا الهبال هم الذين يعني الشَّيخ النبهاني بقطع المادة عليهم، وتحريم الخوض في الكتاب والسنة على طريقتهم، أما أهل النور والمُشاركة أمثالكم فلا يطبق ذلك عليه إلا جامدٌ أعمى، لا يفرق بين الظلمة والنور، والنبهاني وإن أعطت عبارته سدَّ الباب جملة لكن المراد قد يدفع الإيراد، ونحن في هذا الوقت أحوج إلى الاتفاق من الاختلاف.

أنشدُكَ الله هل كان محمد عبده يعلَم شيئًا من علم الحديث والاصطلاح والجرح والتعديل، وما هو من أعظم بل أعظم آلات الإشراف على الدلائل، ومَيز الطيب من الخبيث من أقوال الفقهاء، فهل كان لا يجب عليك وعلى غيرنا الانتصابُ للردِّ على سلوكه هذا المسلك من غير آلة، وتلميذه رشيد رضا أعلم منه فيما يظهَر بشيءٍ من آلة الدليل، لإكبابه فيما يظهر على «نيل الأوطار»، وإن كان كلامُه أظلَم من سواد الليل، وأبعد عن الصواب بُعدي الآن عن السماوات وما فيهن.

مع أني لا أنقص محمد عبده من كل جهة جريًا على طريقتي السّابقة من عدم الحبِّ مرّةً واحدة، ولا البُغْضِ مرّةً واحدة، فمحمد عبده وإن كان من المفرطين الزائغين المُتساهلين، ولكن لسانه إذا أراد أن يذبَّ عن الإسلام ويُبَرْهِنَ على كلياته فاستمع لما يوحى، هذه «رسالته في التوحيد» و«الرد على هانوتو» و«الإسلام والنصرانية»، مَن في علماء القرويين والزيتونة والجامع الأزهر مَن يكتب مثلَها؟

ومن أعجب ما يتعلق به وبحاله ما رأيته لأخصّ تلاميذه الساحر بالألباب مصطفى لطفي المنفلوطي في «نظراته» تحت عنوان: «يوم الحساب»[1]، من مقالة خيالية ذكر فيها اجتماعَه بقاسم أمين ومحمد عبده، وسمع الثاني يعيب على الأول تحريره للمرأة قبل التهذيب والتأدب بأدب الشَّريعة، فأفسد حيث قصد الإصلاح، فأجابه قاسم أمين: «أنا أَرَدْتُ أن أنصح المرأة فأفسدتها، وأنت قَصَدْتَ أن تُحْيِيَ الإسلام فقتلته، إنك فاجأت المسلمين بما لا يفهمون من المبادئ الدينية الصَّحيحة والأغراض الشَّريفة، فأرادوا غير ما أردت، وفهموا غير ما فهمت، فأصبحوا مُلْحِدِين بعد أن كانوا مُخَرِّفين، وأنت تعلم أن دينًا خرافيًّا خيرٌ من لا دين، أَوَّلْتَ لهم بعض آيات الكتاب فاتَّخذوا التأويل قاعدة، حتى أوَّلوا المَلَكَ والشَّيطان والجنة والنار، وبيَّنت لهم حكم العبادات وأسرارها، وسفهت لهم رأيهم في الأخذ بقشورها دون لبابها فتركوها، وقُلْتَ لهم: إنَّ المولى إله باطل، والله إله حق، فأنكروا الألوهية حقَّها وباطلها». اهـ

---

(١) النظرات (٢/ ١٤٥-١٤٧).

مع أنَّ المنفلوطي المذكور من أخصِّ خواص عبده وناصريه، ولكنه أنصف وما تَعَسَّف، ومحمد رشيد رضا أَلْقَنُ من شيخه مئة ألف مرة، فإنَّ شيخه احتشم في مسائل صرّح بها تلميذه أو صديقه المذكور من غير حِشمة، وهذه عادة المُؤَسِّس إنما يُلْقي بذر الكليات، والتلامذة الذين يتجاهرون بما لم يقدر على بثه الأول، لأن الثاني يجد الناس قد تعوَّدوا بعض أصول مداركهم، فلا يفاجئوا بذلك دفعة واحدة، ولله الأمرُ من قبل ومن بعد.

وقد قلت لأحد أعوان رشيد رضا بمصر: إنَّ أستاذك يزعم أنه يُصلح الإسلام ويجمع مُتَفَرِّق كلمة أهله، وهو يعلم أنَّ نصف أهل الإسلام أو أكثر يعتنقون طُرق التصوف بتعاليمها وآدابها وقواعدها، فهذه الطريقة التي ينتحلها من الاستهانة برجال الطريق وتمسخُره بالكرامات إلى درجة تأويل كُلِّ ما هو من بابها ينافي مبدأه، فإنه ينفر رجال التصوف من مجلته الذين هم أكبر عامل يعمل في جمع كلمة المُسلمين، لو استعان بهم لما لهم من النفوذ والسَّيطرة على العقول، هذا لو كان يتكلم بحق، فكيف وهو ينصر الباطل ويتغاضى عن الحق، ويذكر أقوامًا بالسوء، لو اغتسل بجميع ماء النيل ما كان أهلًا لذكرهم على فمه، فما هذا ودعواه؟ فما أجابني بجواب يُعْتَمَدُ عليه، بل بلغه ذلك، فكان سببًا للوحشة بيني وبينه.

حتى إن الشَّيخ محمد بخيت المطيعي كان وقتها بينه وبينه مُجادلة في مسألة الجمعة، فأَلَّفَ رسالةً في الردِّ عليه سطرَّها بكثير من النقل عني، يقول[1]: «قال الحافظ عبد الحي الكتاني»، فما راق ذلك في ذهن رشيد رضا ولا أعجبه،

(١) من ذلك رسائله في أحكام قراءة الفونوغراف، انظر (ص٣٧).

وقال في مجلته[1]: «إني لا أعرف من الحديث شيئًا»، فما استخفني ولا هزَّني، ثُمَّ نعر نعراتٍ وصاح صيحات بعد ظهور تقريظي على «شواهد الحق»، حتى كتب لي بعض قراء مجلته من محدثي الهند أني سأرى من أنصار شيخ الإسلام ومحبيه ما يسوؤني ويسوء النبهاني، فأجبته بأني وإياهم على طرفي نقيض إلّا إذا سلكنا مسلك الاعتدال، فهم يؤلهون ابن تيمية في قالب حبه نصرة للإسلام على زعمهِمْ، وأنا أحبه وأجله ولا أقلده تقليدًا أعمى، عملًا بالمنهج الذي بينته وأوضحته، وقد قلتُ في بعض كتاباتي في الرد عليهم عجبًا إليه، فما استفادوا من كتب ابن تيمية إلّا الطعن في الأئمة وتحقير المصطفى ﷺ، والاستهانة بمقداره العظيم عند الله ورسوله، وأنا يعجبني أثري صوفي عصري، ولذلك قلتُ لكم غير مرة: لا أغرب من رجل ينطبق عليه هذه الصِّفات الثلاثة، فالناس إما:

أثري صِرف لا يفقه اكتشافات اليوم، ولا يهتبِل بها كبعض آل بيت الكتاني وأكثر آل باعلوي في حضرموت فضلاء المسلمين اليوم ولا إشكال.

وإما عصري صرف لا يروق في عينه علوم الإسلام أصلًا، وجعل طول عمره الإعجاب من علوم اليوم، كأنها جاءت على خلاف نمط العقول وناموس الكون.

وإما صوفي لا يروقه الأثَر، ويرى أنّ ألسِنة الخلق أقلام الحق، وأن الشَّريعة على قسمين: رخصة وعزيمة.

والكامل عندي من أخذ بهذه الأطراف، ودعا الله على بصيرة من أمره ونور من ربه، فلا يعرض عن مخترعات العصر، لأنه إن أنكرها أنكر

(١) مجلة المنار (٩/ ٦٩٩).

المحسوسات، وحَرم نفسه من ذَواق لذة العلم الجديد، الذي هو من أعظم الدلائل على قدرة الله، وأن خلقه للأشياء في ازدياد، فإن أخذها من باب النور وطبقها على ما يعلمه من تعاليم الإسلام وقواعده ونصوصه كما فعلنا في مسألة سكة الحديد[1] كان الزبد بالعسل، ولا يعرض عن التصوف، لأنه يراه روح الأعمال والمقصود من العبد، وبه يتجلى عنه الأكدار والهموم والأغيار، والمتمسك به كأنه في الجنة، لا ترى منه من سقطات الدهر، وعدم استكباره للأخطار، ولا يعرض عن الأثر، إذ هو أول الإسلام وآخره، ولا يصفو للمؤمن شراب إلا بكؤوسه، وهل ترك الإنسان في الدين حجة إذا قال: قلدت النبي محمدًا ﷺ، فالأثر شريعة محمد الغراء الناصعة الغضة الطرية، التي لا يزيغ عنها إلا هالك، أو من لدعاء أهل النور سافك.

وما رأيت في عصرنا هذا من أعطى الأشياء حقها ولا جمع الأمور كما هي إلا أنت، فكتاباتك تنبئ عن تبصّر تام، وتروي عظيم ومجال فكر، وتشبث بالأثر والتصوف وعلوم الوقت على وجه لا يضر بالآخر، زادكم الله رفعة وجمالًا وكمالًا وإكمالًا.

وممن كان على هذا النمط أيضًا شقيقنا الشّيخ أبو الفيض قدس سره، ما رأيت أعجب من حاله، فكان في حفظ السنة والآثار كابن تيمية، وفي التصوف كالحاتمي وأضرابه، وزاد بالاستغراق في المحمدية ودوام الهيام في الأحمدية مع بَقْرِ مشكلات الكتاب والسنة وفهمهما على مقتضى استغراقه ودوام هيامه

(١) في كتابه «اليواقيت الثمينة في الأحاديث القاضية بظهور سكة الحديد ووصولها إلى المدينة»، وقد طبع بالجزائر في حياة المصنف، وانظر لتمام التعريف به كتابنا «المعجم المعرف بمؤلفات الحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني وما لحقها من أعمال».

بما أصبحت به تلك المشكلات واضحات، وفي علوم الوقت كأكبر واحد في الوقت، يستعين بآلة الأولين على فهم قواعد الثالث، ويشرح لمخترعات الثالث جزئيات الكل، فمزج الشريعة بالحقيقة، والفلسفة بالإسلام على أبهج طريقة، مع رمي التقليد الأعمى والتعصب الذميم.

فاللهم آجر الإسلام في مصائبه، وأبقاكم في هذا المركز العظيم تضيؤون على الموجودات، تقيمون له المعوجات، وتنصرون دين آبائكم القويم بحرية الفكر وسلامة العقل من العقاب الحاجب، آمين بالأمين ﷺ وآله.

الخطاب التاسع:

المتعلق بكتاب «صحائف العامل»[1] ما نوَّهت به سيادتكم من إفادة أنَّ «الصّحائف» مجموع من اختيارات الأستاذ السنوسي هو كذلك، ولقد أصبتم المرمى وفقهتم الأمر على حقيقته، فما اختلج في صدوركم منه فإني أيضًا كنت بالأشواق إلى الكتاب المذكور، وحين رأيته علمت أنه متناقض الأطراف، ليس بجارٍ على مبدأٍ واحد من تقديم الأثر على الرأي، فطابقت شكايتكم شكايتي منه، وليس بعجيب ذلك أو أكثر منه على نباهة مثلكم ممن جاب البلاد وعرف أهلها، خيرها وشرها.

وموقفكم في مبادرة الشّيخ فالح بالاستفسار عن بعض غلطاته في محله، وأصبت به صوب الصَّواب، فإنَّ الرجل على ما علمت من حاله بدَوي صرف، لم يأخذ من أدب الحضرية شيئًا في خلقته وخلقه وعلمه وهديه، وقد أخبرني

(١) نسخة العلامة المكي بن عزوز الخطية من كتاب «الصحائف» آلت إلى مكتبة المصنف ضمن مجموع، وهو فيه تحت رقم (١١٠٥ك)، وهو أوله، وقد تمَّ نسخه سنة ١٣٢٢ في ٢٨ رمضان منها، وعلى النسخة طرر وتوقيفات الشّيخ المكي بن عزوز.

خواصه أنَّ بين يديه دائمًا سلاحًا، أمّا الذي رأيت أنا فعصى بجنبه، قالوا إنه يضرب بها من لا يعجبه سؤاله أو لا يوافقه، وأما الذي فهمت منه أنه اتخذها ليتكأ عليها لأنَّ برجله داء، وقد رأيته فعلًا اتّكأ عليها لما قام لاستقبالي حين زرته بالمدينة، وقد قرأت عليه مُسلسلات «ثبته» المطبوع[1]، وذاكرته في بعض أوهامه الفادحة والغلطات السّاقطة بطرف خفي، فأبى الرجوع إلى الإنصاف حتى في الضّروريات.

منها: جعله أحمد بن عبد العزيز الهلالي الشّهير عبد العزيز بن أحمد[2].

ومنها: جعله الشّيخ المعمر عبد الوهاب التازي شريفًا حسنيًّا[3]، والحالُ أنه ليس كذلك قطعًا.

ومنها: نسبة[4] كتاب لمولاي العربي الدرقاوي نحن أعرَف الناس به، ولا نعلمه له، وعندنا أبناؤه وأقاربه لا يعلمون له ذلك.

ومنها أغلاطٌ متكاثرة أفردتها في رسالة خصوصية وجَّهت بها الخطاب لبعض أصحابنا الهنديين من تلاميذه الأ[illegible][5].

(١) «حسن الوفا لإخوان الصفا» طبع بالإسكندرية سنة ١٣٢٣ في شركة المكارم، وقد ملكتُ بحمد الله تعالى وإهداء الأستاذ إسماعيل البكاي جزاه الله خيرًا أصل المصنف من هذه الطبعة وفي أولها طبقة سماع وإجازة المصنف من شيخه فالح الظاهري بخطه، وعلى النسخة تصحيحات وتصويبات المصنف لكثير من المواطن التي ذكرها هنا.

(٢) (ص٣) في المسلسل بيوم العيد.

(٣) (ص١٣) في المسلسل بالمصافحة، و(ص٢٠).

(٤) (ص١٢) حيث نسب له كتاب جواهر القرطاس.

(٥) ذكرها في كتابه فهرس الفهارس (٢/ ٦٨٤) فقال: «نقد فهرس شيخنا الشَّيخ فالح الظاهري المدني المسمى «حسن الوفا»، ألفته باسم صاحبنا الشهاب أحمد أبي =

ولا يعجبني منه إلّا تجاهُرُه بسُنَنِ السَّنوسيين المحمدية من قبضٍ ونحوه، وعلو سنده بالرواية عن أستاذه، وعن المعمر علي بن عبد الحق القوصي المذكور في آخر «البحر» في مبحث المجتهدين آخر تلاميذ الأمير الكبير موتًا على الإطلاق، مع عدم اهتِباله بعلوِّهِ عنه، ولا ذكر في «ثبته»[1] أنَّ له الرواية عنه بالإجازة الخاصة العامة، وإنما استخرجت ذلك بالسُّؤال الخاص الشِّفاهي، ثُمَّ كتابةً من فاس إلى المدينة زيادة في التَّثبُّت.

ثُمَّ عنده نوع إتقان لبعض البعض من معلوماته الدينية، وما أعجبني بل أغضبني منه كثيرًا كثيرًا ما أخبرنا به الثقات بالمدينة المنورة، رزقنا الله الاجتماع بكم فيها على أحسن الأحوال وأسناها، أنَّ له سنوات عديدة ما وصل فيها إلى القبر المُعَظَّم، ولا المسجد النبوي المُكَرَّم، فما هذا والتصوف والأثر، ولكن لا تنس مذهبي السابق في التوسط وتلاوة:

ومن ذا الذي تُرْضى سَجاياهُ كُلُّها ....

على فرد من أفاضل الأفراد، والكمالُ المطلق إنما هو لله.

وكتابه هذا «صحائف العامل» كتابٌ حسنٌ في بابه، لولا عيبُه الذي اتَّفقنا عليه، وتَقَعُّرٌ في العبارة لا يصل إلى فهم مراده منه إلا مَن ومَن، وعلته البعد عن العصريات، وإلّا لكان من المنفرين عن التعقيد في العبارات، الداعين إلى بسطها وإيضاح المُراد منها بسهولة، ولكن هو لم يترك خليلًا بالمرة حتى

= الخير العطار الهندي، ووجهته إليه، وهو كراسة لطيفة». وانظر لتمام التعريف به كتابنا «المعجم المعرف بمؤلفات الحافظ السيد محمد عبد الحي الكتاني».

(١) الذي في ثبته المطبوع أنه من شيوخ شيخه عبد الرحيم الزموري البرقي، انظر (ص٥٩، ط الأولى).

يتجنب طريقته في التعقيد أيضًا الذي كان عثرة وأي عثرة في طريق إصلاح التعليم وظهور النتيجة العامة التامة من علم الفقه ودراسته، فلو أنَّ العالم الذي يقضي عشر سنوات عندنا في فاس يختم سلكة واحدة من «مختصر خليل» يقضيها في حفظ الكتب العشرة مع التفقه فيها بعد إتقان آلته لكفاه ذلك ونبغ به، ولله الأمر من قبلُ ومن بعد.

ولذلك أُفضِّلُ «الدُّرَرَ البهية» للقاضي الشوكاني على «الصحائف» بوجوه: أولها: بَسْطُ العبارة، ثانيها: التمشي على مبدأٍ واحد، وهو الدوران مع الدليل حيث دار، ثالثها: حرية الفكر وعدم التقيد باختيار مختار من أول الكتاب إلى آخره. وزاد هذا الكتاب جمالًا وحلاه إقبالًا وكمالًا شرحه[1] لصديق حسن خان[2]، فلله درُّه فيه، وما أعجبني شيءٌ من مؤلفات صديق حسن بعد التفسير و«الحِطّة»[3] إلّا هذا الشرح، وإن كان تصرفه فيه قليل، بل معدوم على عادته في تصانيفه، ولكن نقله مديد واطلاعه جليل العائدة، عميم الفائدة، أثابه الله وأحسن عزاء الأمة فيه وفي مثله.

وما استدركته سيادتكم من المَسائل التي تعصَّب فيها للمذهب كنجاسة بول الرضيع[4] ونحوه، فالأمر فيه كما تفضَّلتم، وكيف يسوغ للمُسلم فيها أن يخالف الأحاديث المتكاثِرة في الأمر بنضحه فقط، وناهيك منها بحديث أبي

(١) «الروضة الندية في شرح الدرر البهية».

(٢) ولد سنة ١٢٤٨، وتوفي سنة ١٣٠٧. ترجمته في فهرس الفهارس (٢/ ١٠٥٥-١٠٥٨)، ونزهة الخواطر (٨/ ١٢٤٦-١٢٥٠).

(٣) انظر تعريف المصنف به في كتابه «فهرس الفهارس» (١/ ٣٦٢-٣٦٣).

(٤) انظر هذا المبحث في: المدونة (١/ ٢٧)، والتبصرة للخمي (١/ ١١٦-١١٧)، وعيون الأدلة لابن القصار (٢/ ٩٩١- ٩٩٦)، والتوضيح للشيخ خليل (١/ ٣١).

السمح خادم رسول الله ﷺ[1] عند أبي داود وابن ماجه والنسائي والبزار وابن خزيمة، وحديث علي[2] عند أحمد والترمذي وحسَّنه، وحديث لبابة بنت الحارث[3] عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والطَّبراني، وحديث أم قيس بنت محصن[4] عند الشَّيخين وغيرهما، وحديث عائشة[5] في الصَّحيح وغيره، وناهيك بذلك، فردُّ هذه الآثار والأخبار التي هي على مذهب البعض متواترة حتى من جهة العدد، فضلًا عن كون بعضها في «الصحيحين» تَقَدُّمٌ بين يدَي الله ورسوله.

(١) سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (١/ ٢٧٩-٢٨٠ رقم ٣٧٦ ط الشَّيخ شعيب الأرناؤوط)، سنن ابن ماجه، أبواب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١/ ٣٣٠ رقم ٥٢٦ ط الأرناؤوط)، النسائي، كتاب: الطهارة، باب: بول الجارية (١/ ١٥٨ رقم ٣٠٤)، وصحيح ابن خزيمة، كتاب الوضوء، باب: غسل بول الصبي من الثوب (١/ ١٤٣ رقم ٢٨٣)، ولم أقف عليه في المطبوع من مسند البزار.

(٢) مسند الإمام أحمد (٢/ ٧ رقم ٥٦٣)، سنن الترمذي، أبواب: الطهارة، باب: ما ذكر في نضح بول الغلام الرضيع (١/ ٥٩٩-٦٠٠ رقم ٦١٠ ط د بشار عواد).

(٣) مسند الإمام أحمد (٤٤/ ٤٤٥-٤٤٦ رقم ٢٦٨٧٥)، سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: بول الصبي يصيب الثوب (١/ ٢٧٩ رقم ٣٧٥ ط الأرناؤوط)، سنن ابن ماجه، أبواب: الطهارة وسننها، باب: ما جاء في بول الصبي الذي لم يطعم (١/ ٣٢٨ رقم ٥٢٢ ط الأرناؤوط)، صحيح ابن خزيمة، كتاب: الوضوء، باب: غسل بول الصبي من الثوب (١/ ١٤٣ رقم ٢٨٢).

(٤) صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: بول الصبيان (١/ ٥٤ رقم ٢٢٣)، صحيح مسلم، كتاب: الطهارة، باب: حكم بول الطفل الرضيع وكيفية غسله (١/ ٢٣٨ رقم ٢٨٧).

(٥) صحيح البخاري، كتاب: الوضوء، باب: بول الصبيان (١/ ٥٤ رقم ٢٢٢).

ومما وقع لي في هذه المسألة أني كنت عام أوَّل أقرئ «الموطأ» في القرويين فوصلتُ إلى حديث المسألة فقرَّرته وصوبت القائل به، وزيَّفتُ مذهب المخالف على عادتي في دروسي الحديثية، ولو في القرويين من غير حشمة، فبلغ ذلك إلى رجل كان وقتها بفاس يقال له شعيب الدكالي[1] الذي كان مع عون الرفيق[2] فرعون مكة عفا الله عنا وعن الجميع، وكان المخزن صدَّره وقدَّمه نِكاية في الكتانيين بعد المحنة لانتِحاله الحديث زعمًا منه ومن أنصاره، وإلّا فهو فيه أفرَغ من فؤاد أمِّ موسى، كما بيَّنت عواره وضلاله وكذبه في مؤلَّف لي مخصوص[3] من أشهى شيء عندي أن أتحفكم بنسخة منه بعد هذا. فلمّا وصل إلى حديث المسألة في «الموطأ»[4] قال: «هذا من مروي مالك لا من قوله، أو مما رواه مالك ولم يذهب إليه»، فلقيته بعد ذلك وأوضحتُ له المنهج الذي أوضحته في «البحر» بنصوص أئمة المذهب من تقديم «موطأ» الإمام عند الاختلاف على «المدونة»، فضلًا عما دونها، وقلت له: كيف يجوز على مثل مالك في دينه وورعه وهديه أن يفتي الأمة ويدوِّن في كتاب جعله

---

(١) ولد سنة ١٢٩٥، وتوفي سنة ١٣٥٧. ترجمته في رياض الجنة (٢/ ١٤١-١٤٤)، ومعجم المطبوعات المغربية (ص١١٧)، وقد أفردت ترجمته بعدة مؤلفات.

(٢) ولد سنة ١٢٥٦، وتوفي سنة ١٣٢٣. ترجمته في الأعلام للزركلي (٥/ ٩٧)، وفي مرآة الحرمين قصص عن ظلمه وتجبره، انظر (١/ ٣٦٦)، و (٢/ ٢٧٥-٢٩٥).

(٣) هو كتابه «الأجوبة النبعة عن الأسئلة الأربعة»، ولم يسمِّ المؤلف فيه المَردود عليه باسمِه، وقد شرعتُ في العناية به وتحقيقه عن أصلين خطيين، يسر الله إكماله وطباعته قريبًا بمنه وكرمه.

(٤) كتاب: الوضوء، باب: ما جاء في بول الصبي (١/ ١٤٧، ط المجلس العلمي الأعلى).

حجّة فيما بينه وبين الله ما لا يقول به ولا يتمذهب به، فرجع إليَّ على عادته مع كل جليس، وهذا الرجل هو اليوم قاضي الجماعة بمراكش الحمراء، أُخْرج إليها بعد أن كان أسمى المناصب لا تروقه ولا يعشقه، لأنه يرى أن أمره أجل من ذلك وأعظم.

وأمّا ما ذكرتموه عن «الصَّحائف» في مسألة الفاتحة في كل ركعة لغير مؤتمّ فهو مما كنت أنتقده عليه أيضًا ولا يعجبني من حاله، ومما كان شقيقنا الشَّيخ أبو الفيض يوصي عليه أصحابه جهارًا أن لا يعتدوا بالركعة التي لم يدركوا مع الإمام قراءة الفاتحة منها، لأنه كان يرى أنَّ الركعة لا تنعقِد بدون فاتحة لأيِّ مُصلٍّ بالغ وغيره، وكل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداج[1] أي: ناقصة، وناهيك بحديث المسيء صلاته[2]، وقوله عليه السَّلام له بعد تعليمه قراءة الفاتحة في كل ركعة: «وافعل ذلك في الصَّلاة كلها»، وإمام الزاوية عندنا يسكت سكتات سبع في الفاتحة حتى يتمكن المأموم في كل سكتة من قراءة آية ليجمع بين الإنصات للقرآن وقراءة الفاتحة، ونعيب على الأئمة ترك ذلك، وهذه المسألة إحدى اختيارات تقيِّ الدين ابن السُّبكي الزائدة على

---

(١) يشير إلى حديث أبي هريرة رضي الله عنه في ذلك، وهو عند الإمام مالك في كتاب الصلاة الأول، القراءة خلف الإمام (١/ ١٦١-١٦٢ رقم ٢٢٦).

(٢) حديث المسيء صلاته في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، صحيح البخاري، كتاب: الصلاة، باب: وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها (١/ ١٥٢ رقم ٧٥٧)، وصحيح مسلم كتاب: الصلاة، باب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة وأنه إذا لم يحسن الفاتحة ولا أمكنه تعلمها قرأ ما تيسر له من غيرها (١/ ٢٩٧-٢٩٨ رقم ٣٩٧).

مذهبه، كما فصَّله ولَده في «الطبقات»[1]، حتى أفردها برِسالة[2] لخَّصها في «نيل الأوطار»[3]، راجعوه فيها.

وأمّا مسألة قراءة الفاتحة حتى في صلاة الجنازة فبعد كون الشَّيخ فالح أعرض عن الأثر أعرض أيضًا عن نصوص متأخِّري الفقهاء، هذا الشَّيخ زروق[4] صرَّح باستحباب قراءة الفاتحة في صلاة الجنازة مراعاة لخلاف الشّافعي، ونقله حتى الشَّيخ عبد الباقي في الجنائز[5] وغيره، ومع هذا فلو لم يثبت في صلاة الجنازة النص الخاص، وهو حديث ابن عباس في «البخاري»[6] وغيره أنه صلّى وقرأها وقال: إنها من السنة، لكان حديث: «كلّ صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب» الخ صريحًا بعمومه، وصلاة الجنازة وإن كان أهم مقاصدها الدُّعاء فهي صلاة شرعية، ولو كانت مجرد الدعاء فأفضل ما تصدر به الدَّعوات الفاتحة، وخصوصًا على حديث القسمة، وأنَّ «نصفها لي ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل».

وأما مسألة الصَّلاة على الغائب فقد بسطتُ فيها القول في «حواشينا على صحيح البخاري»[7] التي التزمتُ فيها ألا أذكر ما تعرّض له أحد من الشُّروح والحواشي بما لا مزيد عليه، ونقلتُ كلام ابن العربي في «العارضة»[8] وقوله

---

(١) (١٠/ ٢٢٨).

(٢) هي مضمنة ضمن فتاويه.

(٣) (٢/ ٢٥٤-٢٥٥).

(٤) (١/ ٢٨١).

(٥) (٢/ ٩٠، مع حاشية البناني عليه).

(٦) كتاب: الجنائز، باب: قراءة فاتحة الكتاب على الجنازة (٢/ ٨٩ رقم ١٣٣٥).

(٧) نور الساري على صحيح الإمام البخاري (ق٢٢-٢٣).

(٨) (٤/ ٢٥٩-٢٦٠).

جوابًا عن ادِّعاء الخصوصية في حديث النجاشي: «ما يعم محمدًا يعمنا، وما يخصه يخصُّنا»، وقد استفسرتُ كلام الزرقاني في «شرح المواهب»[1] استفسارًا أسفر عن مقابلة خشونته لابن العربي بالخشونة، والبادي بالشرِّ أظلم.

وقد أحلتُم على مسائل كثيرة وقعت للشَّيخ فالح من هذا القبيل، أعرفها إجمالًا لا تفصيلًا الآن؛ لضياع نُسختي التامة من «الصَّحائف» في جملة ما ضاع لنا أيام المحنة في الله ولله.

وأمّا مسألة الزيادة على الأربع في التزويج، وما نسبه للقاضي الشَّوكاني فاعلم أنَّ هذه المسألة شهيرة الذكر، مستفيضة الأمر، ولأصحاب الشَّهوات البهيمية فيها أغراض، ومُزِّقت بها عندنا أعراض، حتى إنه نسب لبعض قضاة المغرب في الوقت الحاضر نصرة مذهب الظاهرية[2] فيها بمؤلَّف في نحو الكراسين على ما حدثني به من رآه ألَّفه نصرة لمن ولّاه، في مباحثة كانت جرت فيها في مجلس السُّلطان حضره شقيقنا الشَّيخ أبو الفيض وناظرهم فيها، ونافح عن الإجماع، وأكَّدَ براءة الشَّوكاني وغيره من الأكابر من الثلم بها.

أمّا أنا فأقول: إنَّ الشَّوكاني كلامه في كتبه متناقضٌ في هذه المسألة، ولعلَّ آخر ما ذهب إليه ما في «السيل الجرار»[3] و«نيل الأوطار»[4] و«التفسير»[5].

---

(١) (٨/ ٨٦-٨٧).

(٢) صرح ابن حزم في «المحلى» بحرمة الزيادة على الأربع، وذكر بأنه لم يخالف في ذلك أحد من أهل الإسلام إلا قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الإسلام، فانظره (٩/ ٤٤١).

(٣) (١/ ٣٥٥).

(٤) (٦/ ١٧٨-١٨٠).

(٥) (١/ ٤٨٧-٤٨٨).

أمّا ما له في «وبل الغمام حاشية لشفاء الأوام»[1] فهو الذي وقف عليه الشَّيخ فالح فيما أظن، وإن شِئْتَ نصَّ عبارته فهي طويلة الذيل مسهبة في الاستدلال، قال في آخرها: «وابن عباس إن صحَّ عنه في الآية أنه قصر الرجال على أربع فهو فرد من أفراد الأمة، وأما القعقعة بدعوى الإجماع من المصنف وأمثاله فما أهونها وأيسر خطبها عند من لم تفزعه هذه الجلبة، وكيف يصحُّ إجماع خالفته الظاهرية وابن الصباغ والعمراني والقاسم بن إبراهيم نجم آل الرسول، وجماعة من الشيعة، وثلة من محققي المتأخرين، وخالفه أيضًا القرآن الكريم كما بيناه، وخالفه فعل الرسول ﷺ كما صحَّ ذلك تواترًا من جمعه بين تسع أو أكثر في بعض الأوقات، ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾، ودعوى الخصوصية مُفْتقرة إلى دليل، والبراءة الأصلية مُستصحبة لا ينقل عنها إلّا ناقل صحيح تنقطع عنده المعاذير»، ثم ذكر حديث غيلان وعلته، وزاد: «مثله لا ينهض للنقل من الدليل القرآني والفعل المُصْطَفَوي، الذي مات عليه والبراءة الأصلية» إلخ، ثُمَّ آخر ما أسهب به وعليه انفصل تلميذ تلميذه صديق حسن في «الروضة الندية في شرح الدرر البهية»[2]، وقال عقبه: واندفع بهذا ما في «المُسَوّى»[3].اهـ.

ومال إلى هذا أيضًا صديق حسن في كتابه «ظفر اللاضي فيما يجب على القاضي»[4]، وقد أطال وأطاب عصريه العلامة نادرة المتأخرين محمد

(١) (٢/ ١٠-١٤).

(٢) (٢/ ٢٤-٣١).

(٣) (٢/ ١١٢).

(٤) (ص١٤١-١٤٢).

عبد الحي اللَّكنوي الأنصاري في «تذكرة الراشد»[1] في رد كلامهما والجواب عن شبههما حرفًا حرفًا، والأنسب بجلالة الشَّوكاني أن يكون رجع إلى مذهب الجمهور، ويكون آخر مذاهبه ما في «الدرر»[2]، وهو قوله عطفًا على ما يحرم: «وما زاد على العدد المباح للحر والعبد» اهـ.

وكلامه في «السيل الجرار»[3] من جيد البحث وحر النقد، نقله صاحب «الروضة الندية»[4] أيضًا، ولكن عقبه بكلامه في «حاشية الشفاء» الذي نقلناه، والله الموفق، فالدرك على الشَّيخ فالح رحمه الله من جهة اقتصاره في النسبة للشوكاني على ما في كتابه الغريب، وإعراضه عمّا يُوافق الجمهور من كلامه في كتبه المشهورة المُتداولة كـ«النَّيل» و«التفسير» ونحوه، والكمالُ لله.

ومثل هذه المسألة إذا شاعت عن الشَّوكاني تكون ثلمة في قدره الذي طالما بنينا منه صروحًا ضخمة يهرع إليها من يحذر الناس من قبول كلامه، وعلى فرض أنَّ ما له هو في «حاشية الشِّفاء»، فكفى المرء نبلًا أن تعد معايبه، على أنه قد اعتذر عن نفسه آخر كلامه في «حاشية الشِّفاء» قائلًا عقب تعليل حديث غيلان[5]: «ومن صحَّحَ لنا هذا الحديث على وجه تقوم به الحجة أو جاءنا بدليل في معناه فجزاه الله خيرًا، فليس بين أحدٍ والحق عداوة، وعلى العالم أن يوفي الاجتهاد حقه، لا سيما في مقامات التحرير والتقرير كما نفعله في كثير من الأبحاث، وإذا حاك في صدره شيء فليكن تورُّعه في العمل لا في تقرير

(١) (ص٢٤٩- ٢٥٤).

(٢) (ص١٦٨)، وانظر الدراري المضية (٢/ ٥٩-٦٠).

(٣) (١/ ٣٥٥).

(٤) (٢/ ٢٤-٣١).

(٥) (٢/ ١٤).

الصَّواب، فإياك أن تجافي التَّصريح بالحق الذي تبلغ إليه ملكتك بقيل وقال»، الخ كلامه العذب المقبول الصَّالح، جعْلُهُ كلية تنطبق على هذه الجزئية، والله أعلم.

وقد استطردت سيادتكم فحول الأمة أصحاب الدليل الذين يدورون مع الحق حيث دار، وعددتهم واحدًا واحدًا، وقد علمتُ فضل جميعه، وطالعت مؤلفاتهم العدة إلّا المقبلي[1] صاحب «العلم الشامخ»، فإني لم أعلم به إلى الآن، ولم أر كتابه هذا، وقد قلتم في الشَّوكاني: إنه من هو، وأطنبتم في ذكره بما هو جدير به. ولكني أعلمك بغريبة، وهو أني قبل الرحلة والتزود من ذخائر مطابع الهند كنت شديد الإعجاب من «نيل الأوطار»، لا ينقضي استغرابي لمُعَدِّد تلك الطرق وكثرة المخرجين الذين يستوعب أسماءهم أثناء المحاورات واصطكاك الأنظار، وكل مَحَلٍّ مخوف تختلف فيه أبكار الأفكار، حتى كشف الغيبُ أنَّ تلك الطُرق والتجريح والتعديل وأسامي الصَّحابة ليس فيه بنت شفة إلّا النسخ من «تلخيص الحبير» لسيد الحفاظ ابن حجر، فإنه أحسن في تلخيصه وتهذيبه، وترتيب سياقه الطويل المفيد، فليس للشَّوكاني في «النيل» من فائدة إلّا الترجيح والاختيار، وتطبيق القواعد الأصولية، مع شجاعة القلب والقلم.

كذلك كتابه «إرشاد الفحول» نسخه نسخًا من «شرح ابن أمير الحاج على تحرير ابن الهمام»، و«بحر الزَّركشي»، فتعداد الأقوال وتسمية أربابها

---

(١) صالح بن مهدي بن علي المقبلي اليمني، ولد سنة ١٠٤٧، وتوفي سنة ١١٠٨. ترجمته في البدر الطالع (ص٣٢٧-٣٣٢)، ونشر العرف بنبلاء اليمن بعد الألف (٢/ ٨٧٣-٨٨٠).

منهما بالحرف، وزاد هو بالاختيارات والاجتهادات، فهو في هذا الباب أشجع المتأخرين على الإطلاق، إذا قايست بينه وبين السيد مرتضى الزبيدي وشيخه الشاه ولي الله الدهلوي صاحب «الحُجّة» تجد بينهم ما بين السماء والأرض.

وليس عندي في الزبيدي ما يُنْقِصُهُ عن المتقدمين من أهل الحديث إلّا تعصُّبه الذَّميم لمذهب الحنفية، مع أنَّ صيته ونفوذ جاهه في حياته يمنع أن يكون منه ذلك تقية، إذا نظرت إلى «شرح الإحياء» ترى ربع العبادة يجر في شرحه الدين والحديث إلى أقوال مذهبه جرًا، جعل مذهب الحنفية أصلًا للحنيفية. أمّا في طرق الحديث وأساليبه وصناعته ومعرفته مضامنه والاطِّلاع على كتبه فلم يأت بعد السَّخاوي والأسيوطي أعلم منه بذلك ولا مشارك، وزاد هو بمعرفة أسرار القوم وذَواق لذة علومهم، والاقتباس من أنوار معاصريه منهم، فجمع بين الحسنيين وحاز للرياستين، ولكن الكمال لله.

وأُراك لم تذكر من هذا الرَّعيل سَمِيِّي محمد عبد الحي اللكنوي، فكأنَّك لم تُخالِط كتبه، إنها يا مولانا في الذِّروة العُلْيا من التوسُّط في كلّ مذهب ونحلة، محشوة باللَّطائف أكثر من كتب أصحابنا الأثريين، لمزجه هو التصوف بالتاريخ بالمعقول بالمنقول، مع الميل إلى الدليل كيف دار غالبًا إلّا الفلتة والفلتات، إذا قايست بينه وبين الكمال ابن الهمام في مُحَدِّثي الحنفية تجد للكَمال تعصُّبات خلت مؤلفات سميّنا منها.

وبالجملة، فهو عندي معدوم النظير في الحنفية، بل باعُه في الحديث أكثرُ وأوفرُ من ولي الله الدهلوي، إلّا أنَّ لكلام وليّ الله صَولة وجولة لم يُوتَها غيره في متأخري الهند. نعم، إنَّ عبد الحي كان غير محبوب عند أثريي الهند

لمعارضته لصديق حسن، وكلاهما في منزلة، فماؤها واحد، ولكن زهرها ألوان، ولا تنس طريقتي من التوسط وعدم اعتبار الرجل بزلة تصدر منه، فإنما الكمال لله.

على أني تتبعت مباحثاته التي جرت بينه وبين صديق حسن، فرأيتُ عبد الحي المُصيب الأول، و«تذكرة الراشد» أعدل شاهد وحجة، فلا تنس في المتأخرين عبد الحي، ولو طالعت شرح الوقاية له لكدت تنسى به «نيل الأوطار».

استحليت القصة[١] التي وقعت لكم في كتاب الشوكاني، وهمكم بتقبيله، فعرض لكم كلام الحافظ ابن حجر[٢] على حديث عمر في تقبيل الحجر الأسعد، أما أنا فالذي أعرف لهم على باب تقبيل الحجر الأسعد هو تصريحهم بأنه يؤخذ من الأمر بتقبيله جواز تقبيل كل معظَّم شرعًا، ومنه المصحف وكتب الحديث، فقد قيس على المصحف في التحلية بالذَّهب والفضّة عند بعضهم بجامع آكدية التعظيم في كل. وقد رأيت الشَّمس السَّفاريني، قال في «شرح منظومة الأداب»[٣]: «وجاز تقبيل المُصحف قدمه في الرعاية، وعنه يستحب، لأنَّ عكرمة بن أبي جهل كان يفعل ذلك، رواه جماعة منهم الدارمي[٤] بإسناد صحيح»، قال: «كان يضعُ المصحف على وجهه ويقول: كتاب ربي كتاب ربي».اهـ

---

(١) ذكر المصنف في كتابه «الإفادات والإنشادات» قصة صاحبه العلامة ابن عزوز وأبياتًا له في تقبيل «نيل الأوطار» انظرها فيه (ص٢٥١-٢٥٢).

(٢) فتح الباري (٣/ ٤٦٢-٤٦٣).

(٣) (١/ ٤١١).

(٤) كتاب: فضائل القرآن، باب: في تعاهد القرآن (ص٧٦٣ رقم ٣٦٧١ط الغمري).

ولو كنت أنا مكانك لما توقَّفتُ في تقبيل الشَّوكاني، لأنها شهوة حضرت ولذة تَوَفَّرت، والتقبيل بشهوة ولذة جائز في الغرض النفساني لو كانت للحائط أو غيرها، فكيف بكتب الشرع، وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «إنَّ الناس إذا اعتادوا القيام لبعضهم أو لتوقيعات الإمام فقيامهم لكلام ربِّ الأنام أولى، لأنه أحرى بالتعظيم والاحترام».اهـ نقله السفاريني أيضًا (صحيفة ٣٥٧ من الجزء الأول من «شرح منظومة الآداب»)، ونحوه رأيته للنووي في «التبيان»[١] فانظروه، فكذلك القول هنا. وقد رأيتُ أهل المشرق يقرؤون كتاب السُّلطان من قيام إجلالًا له، فلو أمكن ذلك في الحديث لكان أحق:

وقوفًا على الأقدام في حقِّ سيِّدٍ ....

الخطاب العاشر:

ما ذكرتم من حال ابن أختكم الشَّيخ سيدي أحمد الأمين[٢] نفع الله به وجمعنا به مرة ثانية في مدينة سيد الأَرْسال صار بالبال.

أحكي لكم أمري مع هذا الفاضل أني لما خرجتُ من فاس في الوجهة الحجازية كنت أُكَرِّرُ الطَّلب على الله سبحانه أن يُيَسِّر لي رفيقًا أرافقه مدة ركوبي للبحر يكون على مشربي وفق مطلبي من العلم والتقى والفضل، مع العلم بأخبار العلماء وتراجمهم، مع سعة الرواية، فركبت من طنجة ولم أصادف هذه الأمنية، فمر بنا الوابور على جزيرة مالطة، فلما جلت بين أسواقها قلَّ وقوع بصري فيها على مسلم فزدت قنطًا.

---

(١) (ص١٢٣).

(٢) ولد سنة ١٢٧٧، وتوفي سنة ١٣٥٤. ترجمته في فهرس الفهارس (١/ ١٢٦)، وعنوان الأريب (٢/ ١١٣٥-١١٤١)، وأفرد ترجمته وأنظامه الدكتور علي رضا الحسيني بتأليف.

فبينا أنا كذلك إذ رأيتُ جماعة من المغاربة عليهم شعار التونسيين، فقصد بنا العربجي سائق العربة نحوهم بتنبيهي لهم إلى أن تعرَّفت بهم، فوجدتُ جماعةً من أولاد ابن عزوز أهل التقى والمجد المؤصل، فسألتهم عنك وسألوني عن الأخ وابن الخال، وذكروا لي أنَّ لهم هنا مدة في تلك الجزيرة ينتظرون ركوب باخرة للإسكندرية، وقطعوا الورقة مرارًا، ولم يتيسّر لهم ركوبٌ إلّا في الوابور الذي أنا فيه، فَفرِحْتُ بذلك وظَنَنْتُ أنهم الضّالةُ المنشودة.

فلما جاء موعد الرجوع إلى الوابور وجدتهم سبقوني إليه، فتعرَّفت خصوصيًا بمولانا السيد أحمد تعارفًا خصوصيًا على طرف الوابور، حيث وقفتُ معه هناك نحو ربع ساعة، اسْتَوْعَبْتُ فيها ترجمته التفصيلية من كُلِّ وجهة بما عجب منه هو بنفسه، فكان يقول لي هناك وبعدها في المدينة المنورة لمّا التقينا: ما عرفني أحد ولا استوعبني إلّا أنت، وخصوصًا في تلك اللحظة.

ولما تمازجنا وجدته وفق المرغوب يتيمة العقد، وأطلعني على دفتر إجازاته[1]، وتدبَّجْنا[2]، وأوقفني على عدة إجازات له منك، ومسلسلات بروايتكم عن مجيزنا علي بن موسى الجزائري[3]، عن أبي الحسن ابن ظاهر

---

(١) استنسخ العلامة أحمد الأمين بن عزوز نسخة منه وبعث بها للمصنف، وهي في المكتبة الكتانية تحت رقم (١٤٤٢ك) وفيها إجازة المصنف له، وأصل المجموع الأصلي بمكتبة زاوية الهامل، وفيها فرع عنه أيضًا كما أفادنيه الأستاذ فؤاد ابن الشيخ خليل القاسمي جزاه الله خيرًا.

(٢) نص إجازة المصنف له في مجموع إجازاته.

(٣) ترجمه المصنف في كتابه معجم الآخذين عن الرضوي (ق٣٢-٣٥)، وفي فهرس الفهارس (٢/ ٧٨٨-٧٨٩) ونور الحدائق (ص٧٠).

المدني[1]، ثُمَّ لقيته بالمدينة وتشرَّفْتُ بمنزله، وكان مجلسُنا عنده من أطيب المجالس التي مرَّتْ لنا في تلك البلاد المقدسة، وحمَّلْتُهُ إذ ذاك لكم سلامًا وعتابًا، وما ظننت بعدها أن يتَّصل آل الكتاني بآل عزوز إلى هذه الدرجة، فسبحان من يخلق الأشياء في أضدادها، فكان القبض هو موجب دوام بسطنا وانبساطنا، فأدِمِ اللهم هذه الوصلة واجعلها خالصة لوجهك الكريم على الدوام، ولا تجعل حظنا فيها هذه الرقوم، فاجمعنا جمعًا موصولًا في هذه الدار وتلك، نحمد ويحمد العباد عقباه، آمين يا رب العالمين.

وما ذكرتم من تعصّبه للتقليد فقد شَمَمْتُ منه ذلك أيام اجتماعي به الطيب، ولكن احْتَشَمْتُ مُبادأته بالإنكار، لأنه أول مشرِّق لقيته به، وقد رأيتُ فيه حروشة وتعصبًا لغير التقليد في الفقهيات، بل في كل شيء رأيتُ في إجازاته من التونسيين كالشَّيخ عمر بن الشَّيخ وأستاذكم ابن قاسم الهاملي أنَّ الفربري يروي عن البخاري ومسلم صحيحيهما[2]، فقلت له: هذه فرية من غير مرية من غير الشيخين، بل مَشَتْ عليهما الحيلة فيها عمن أجازهما، فاستعظم مني ذلك وأنكره.

ورأيتُ بيده إجازةً من علي بن ظاهر[3] ساق فيها أسانيد إلى الشَّيخ الأمير قال فيها: «عن السيد مرتضى الزبيدي، عن الشهاب أحمد الملوي»،

---

(١) ولد سنة ١٢٦٢، وتوفي سنة ١٣٢٢. انظر ترجمته في نور الحدائق (ص٧١) وحاشيتي عليه.

(٢) تكلم المصنف عن هذا الخطأ في كتابه معجم الآخذين عن الرضوي (ق ٢٣-٢٤)، وفي كتابه المباحث الحسان (ص٢٢٧-٢٣٩)، وانظر تعليقي عليه.

(٣) هي إجازته للشيخ أحمد الأمين بن عزوز بجزء أحاديث الجان للحافظ السيد محمد مرتضى الزبيدي، وقد نقلها المصنف في كناشته رقم (٢٤٤)، وقيَّد في طرة له اعتراضه على الإسناد الذي ساقه مجيزه الوتري، انظر (ق ٢٤).

فشافهته بأنَّ الأمير لا يروي عن الزبيدي لأنه من أقرانه، وجوازُ روايته عنه عقلًا لا يقتضي الوقوع الذي لم نره في فهرسة أحد من المُتأخرين مع تتبعنا الكثير، وخصوصًا أنَّ الأمير أخذ شفاهًا بالسماع والإجازة عن الملوي المذكور، فتركيب هذا الإسناد إنما هو من ابن ظاهر وغَلَطِه، فاستصعب ذلك مني، فلم أُكْثِر من مُلاججته لفضله ودينه وسِنّه.

وبالجملة، فقد رأيتُ منه فضلًا عزيزًا ومحاسن جمّة، استدللت بها على ما لسيادتكم من المكارم القعساء، لأنه حسنةٌ من حسناتكم وأثرٌ من آثاركم، وما ذكرتم من مكاتبتي له نصحًا في الرجوع إلى الأثر فسأفعل إن شاء الله تعالى، وهكذا جميع مواعيدي لكم موقوفة على وصول «عمدة الأثبات»، فلو رَأَيْتَ سيادتكم ما بنا من الشَّوْقِ العظيم إلى وصولها لقضيتَ بالعجب وقدمتها على سائر مآربك وآرابك، خصوصًا وقد مَضَتْ على انتظارها عشر سنوات على الأقل، فلم يبق إذا مضى قدر الوصول لهذه الخزعبلات التي كتبتها إجابةً لطلبكم وجوابها، ولم تظهر إلّا رَفْعُ هذه القضية لمجلس المبعوثان[1]، إذ لم يحل بين فصلها تعدُّدُ الجمعيات والأحزاب والأصوات، ففي التعدد والاختلاف وتمني كل حزب النصرة لفئته دون الآخر القضاء على مطلبي، واستخراج حقي منك، وكُلُّ مطلبٍ لكلِّ مسلم في الدنيا، فالله تعالى يوفقك لأن لا تُحْوِجَنِي إلى سلوك هذه المضايق والاحتياج لهذه الأخطار والمسالك.

---

(١) مجلس المبعوثان: هو المجلس النيابي الذي أسّسه السلطان عبد الحميد الثاني سنة ١٢٩٤.

سيدي أنتظرُ من كمالكم بفارغ الصَّبر أيضًا رسالتكم في التوحيد الغراء، وردكم المتين على صاحب «المنار» في مسألة الكرامات، والمسألة الأخرى[1].

وصل إلى فاس الشَّيخ الصادق النيفر[2]، وصادف من الغد المذبحة الهائلة، وذلك الحادث المشؤوم على الإسلام والنصارى واليهود، وبعد طول احتجابه أيام الفتنة ظهر فقدَّم زيارتنا على كُلِّ شيء، وامتزج بنا امتزاجًا كليًّا، وصادف خلوَّ الجَوِّ من صاحبه المُفتي[3]، لأنه تركه بالعرائش، نعم نزل بداره، ووجدتُه فاضلًا عارفًا بالوقت وأهله، ومعرفته بالمفتي المعلوم لأنه الذي وصلهم من الفاسيين إلى تونس، وإلّا فهو يعرفه على وجهه كما هو ظاهرًا وباطنًا.

وقد كتبت له إجازةً طنّانة[4] إذا وَصَلَتْ «عمدة الأثبات» ربما نوجّه لكم نسخة منها، وقد واعد بعد اطِّلاعه على «البحر» بالتقريظ عليه، وناهيك منه بهذا إخلاصًا لنا ولكم. وقد قال للناس لمّا أراد الخروج من فاس: «إني ما رأيتُ بها إلّا فلانًا»، وهو يذكركم بخير ويُثْني عليكم الجميل، وأزيدُك أنه لا

---

(١) وقفت على نسخة من هذا الرد في مجموع من المراسلات الواردة على الإمام، بخط جامعه العلامة ابن عزوز.

(٢) انظر ترجمته وصلته بالمصنف في ما كتبته في مقدمة تحقيقي لإجازة المصنف له (ص١٢-٢٨).

(٣) هو العلامة محمد المهدي الوزاني.

(٤) هي «نور الحدائق في إجازة محمد الصادق»، وتسمى أيضًا بـ«الفجر الصادق»، وقد اعتنيت بها وصدرت بتحقيقي سنة ١٤٣٥/ ٢٠١٤.

يميل إلى التقليد الأعمى، وممّا أعجبني منه أنه شديد الانحراف عن الغالين من التجانيين لو كانوا أهله وعشيرته، وأخبرني أنه عشير ابن أختكم الشَّيخ محمد الخضر[١] بن الحسين وأثنى عليه خيرًا.

غريبة لطيفة بل أضحوكة:

إنَّ المفتي لما رجع من سفره بعد الوقعة الفاسية قال لأحد جلسائه ما يدل على حمقه: هل بلغكم موتُ فلان؟ يعنيكم، أعيذكم بالواحد من شرِّ كل حاسدٍ، فإني ما رَدَدْتُ على أحدٍ إلّا مات، مات محمد عبده بمجرَّد ردي عليه[٢]، ومات ابن مهنا القسمطيني بمجرد ردي عليه[٣]. فعجبتُ من هباله وخُبْثِ طويته، فقلت: أما محمد عبده فهو والشَّيخ النبهاني يتنازَعان في قتله، فالنبهاني يقول بتصرف الشَّيخ عبد الرحمن الشربيني[٤]، والوزاني يقول بتصرفه، فأين تصرف الله؟ وكون كل ميت يموت بأجله، فلا حول ولا قوة إلَّا بالله العلي العظيم.

خطاب يتعلَّق بخِطابكم الحادي عشر:

أجريتُم ذكر خالكم الشَّيخ محمد بن إبراهيم الديسي، هذا الفاضل رأيتُ له ترجمةً طنانة في «الزهر الباسم في مناقب أستاذكم سيدي محمد بن أبي

---

(١) ولد سنة ١٢٩٣، وتوفي سنة ١٣٧٨. ترجمته في أعلام الفكر الإسلامي في العصر الحديث (ص٣٧٨-٣٨١)، والأعلام للزركلي (٦/ ١١٣-١١٤).

(٢) هو «النصح الخالص لكافة المسلمين بالتوسل إلى الله بأصفيائه المقربين»، طبع على الحجر بفاس في ٣٢ صفحة، انظر معجم المطبوعات المغربية (ص٣٦٥).

(٣) هو «السيف المسلول باليد اليمنى المقطوع به رأس ابن مهنا»، طبع على الحجر بفاس سنة ١٣٢٤ في ٩٨ صفحة، انظر معجم المطبوعات المغربية (ص٣٦٥).

(٤) هو من شيوخ المصنف. انظر ترجمته في نور الحدائق (ص٧٦) وحاشيتي عليه.

القاسم» لابن أخيه، وترجمه أيضًا الحفناوي ابن الشَّيخ الديسي في «تعريف الخلف»[١]، كما ترجمكم أيضًا في الكتاب المذكور[٢].

وأنا أحبُّ أهل زاوية الهامل محبّة كبيرة لارتباطهم بكم وارتباطكم بهم كثيرًا، وما كنتُ أظُنُّ حياته حتى فاجأنا صديقنا وصديقكم بركة القطر الجزائري اليوم الشَّيخ شعيب الجليلي قاضي تلمسان[٣] يَطْلُبُ مني الإجازة له وللشيخ المختار بن أبي القاسم[٤] تلميذه، فأجبتهم وتواصلنا بعد ذلك، وما وجدتم عندهم رواية واسعة، بل ولا غيرها إلّا عن أُستاذكم، وهو ليست له رواية عامة فيما أظن إلّا عن علي بن الخفاف الجزائري[٥]، نعم أَوْهَمَتْ عبارتهم أن له اتصالًا بالشَّيخ ابن عبد الرحمن الجزائري الخلوتي تلميذ الحفني في الطريق والعلوم العام في كل مروياته عن المصريين وغيرهم، فإن صحَّ لديكم ذلك فبشرونا به وباتصال ابن الخفاف بمن قبله عامة ولا بدَّ، وأظنّ أنكم لو عجَّلْتُم بـ«عمدة الأثبات» لاسترحتم من كثرة الأسئلة.

كما أننا كتبنا لكم سابقًا تفيدونا شيوخ الشَّيخ علي بن موسى الجزائري، وهل له رواية عامة عن محمد صالح الرَّضَوي أم لا؟ فعسى أن تعجلوا بذلك، كما تتفضّلوا بما حصل لديكم من أخبار قاضي الجن والرواية عنه، فإنَّ لنا فيه

---

(١) لم أقف عليها فيه.

(٢) تعريف الخلف (٢/ ١٩٦).

(٣) انظر مقدمتي على «المباحث الحسان» (ص٢٠٨-٢١١).

(٤) له ذكر في تعريف الخلف (٢/ ٣٥٢) في ترجمة أبيه.

(٥) ترجمه المصنف في كتابه معجم الآخذين عن الرضوي (ق٢٣-٢٤)، وانظر عمدة الأثبات (ص١١١)، وتعريف الخلف (ص٢٦٩-٢٧٠).

عِدَّة مؤلفات(١) في البحث عن حاله، فلا تبخلوا، بخل العلماء بُخْل ضِنَّةٍ ومعزة، لا بخل البخل بما عندكم، جزاكم الله تعالى خيرًا آمين.

عقيدتكم(٢) نحن في انتظارها شديد الانتظار، كردودكم على صاحب «المنار».

خطاب يتعلق بالخطاب الرابع عشر:

ما أجراه الله تعالى على أيديكم من تلك الحكمة البليغة(٣) والمقالة الصَّائبة التي تهون الإشكالات المتقاربة حقيقة عن الضَّغائن والأحقاد المنبعثة عن التفرُّق والاختلاف، وتكسب عذرًا قائمًا لدى كل خصمه عن خصمه، وأراها جديرة بالحفظ والاعتناء، وقد أذنت لكم في إدراجها في المحلِّ المُناسب الذي ترونه من «البحر»، وإن ظهر لكم إدراجها ضمن التنابيه العشرة في الآخر وتجعلوا لها تنبيهًا خاصًا فلكم ذلك، بل هو الأصوب، وهذا نصّ ما تصدرونها به:

«قد وقفتُ على حكمة بالغة وطُرْفة نافعة تصُون الإشكالات المتقاربة الناشئة من التحيز مذهبًا، وتميط الوحشة بين المتعاونين على البر والتقوى إذا اختلفوا ذوقًا ومشربًا، من آثار فكرة الأستاذ الجليل صدر المعارف وترجمان

---

(١) هي «مواهب الرحمن في صحبة القاضي أبي محمد عبد الرحمن»، و«المحاسن الفاشية في الأحاديث الشمهروشية»، انظر التعريف بهما في كتابنا «المعجم المعرف بمؤلفات الإمام محمد عبد الحي الكتاني وما لحقها من أعمال».

(٢) طبعتْ في حياة المصنف في الآستانة، ثم طبعها حفيده السيد المكي بن عزوز، ثم أعاد تحقيقها ونشرها الشَّيخ مجد مكي في دار نور المكتبات جدة سنة ١٤٢١.

(٣) ضمنها المصنف كتابه الإفادات والإنشادات (ص٩٧-٩٨) ثم قال: وهي حكمة تحمل ولا تهمل.

العوارف الأكرم المبجل الحكيم الشَّيخ محمد المكي بن عزوز صاحب «هيئة الناسك»، فآثرنا صيانتها هنا وإتحاف القراء ببديع بيانه، قال نفع الله به: «خبرت من العلم سهله...»، الخ.

كما أرجوكم أن تستدركوا آخر مبحث الذين ادَّعوا الاجتهاد أو ادُّعي فيهم ما نصه(١): «ومنهم: وهو أعلمُ من رأيناه أو سمعنا به في عصرنا الذي أدركناه سبحًا في المعارف واطِّلاعًا على الكتاب والسنة وأسرارهما شيخنا شقيقنا الشَّيخ أبو الفيض محمد بن عبد الكبير الكتاني الشَّهيد المُقَدَّس، وله قُدْرةٌ على الإفصاح بما يشاء فيهما على صِغَر سنه، وكان له اختيارات واستظهاراتٌ وإكبابٌ على الدليل إفادة واستفادة وإفتاءً منه، يرجح ويصحح بما يظهر به لمخالطه أنه جدير بمنصب الاجتهاد السامي، أبقى الله بركته وشيد حرمته، وطالما ندّد في كتابه «البيان الشافي» و«مدارج الإسعاد» وغيرها على أهل التعصّب المذهبي بأبرع بيان وأفصح تبيان، نفع الله بذلك كل إنسان آمين». اهـ

وقد استفدتُ من كتابكم في الخطاب الثامن عشر أن الشَّيخ محمد المدني ابن عزوز(٢) من أهل هذا السِّلك العالي، فلا بأس أن تُدْرِجوه بعد علي بن عبد الحق القوُصي بما تعلمون من تحليته وترجمته، كما تخبرونا هل أجازكم عامة.

---

(١) ألحقت هذه الزيادة في هامش نسخة السيد محمد المهدي الكتاني (ق ٤٠٩).

(٢) توفي سنة ١٢٨٥. ترجمه المصنف في كتابه فهرس الفهارس (٢/ ٥٥٠-٥٥١)، وانظر عمدة الأثبات (ص١١٧-١١٨).

ما ذكرتْه سيادتكم من أمر الشَّيخ الحضراوي المكي الشافعي[١] وأمْركم لنا بتخريج أحاديث أحد الكتابين «العوارف» أو «المدخل» فنعم الرأي والإشارة، وسأفعل إن شاء الله وِفق طلبكم إذا سنحت لي الفرصة من فراغ البال وحصول الاطمئنان على كتبي وأهلي.

أمّا أمر الشَّيخ الحضراوي فكنتُ لقيته بمكة وتدبَّجْتُ معه[٢]، وهو من أقران جدّي في السّنِّ، ورأيته ضعيفًا في الحديث جدًّا جدًّا، وتخريجه[٣] لـ«كشف الغُمّة» كلا شيء، بل مرّة يقول: أخرجه ابن الهندي، ومرة يقول: أخرجه الرملي، ومرة يخرج عن «التحفة المرضية» وهكذا، وقد أَجْرَيْتُ ذكره في «السِّرِّ الحقي الامتناني» عند المسلسل بالقَسَم[٤].

وإذا قد وصلت إلى هنا فإني أستشير سيادتكم في الأمر الذي دهمنا وهمَّنا وأشغل عقولنا الذي لا يخفى عليكم، فإنّا أشْوَقُ النّاسِ إلى الهجرة واستيطان البلاد المقدسة، فأردتُ أخذَ رأيكم في ذلك، وما ترون لنا في هذا الباب تقديمه، وهل تعلم أنّا نجد من الدولة العثمانية التِفاتًا ومساعدة، لأنَّ

---

(١) ولد سنة ١٢٥٢، وتوفي سنة ١٣٢٧ . ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ٣٤٧-٣٧٥)، وانظر النفح المسكي (ق ٨/ ٩)، والرحلة السامية (ص١٥٩-١٦١)، وهادي المسترشدين (ص٢٠٤-٢٠٧).

(٢) ذكر ذلك المصنف في كتابه نور الحدائق (ص٨٣)، وفي فهرس الفهارس (١/ ٣٤٧-٣٧٥)، وفي ما علق بالبال.

(٣) وقفت عليه بخطه في مكتبة مكة المكرمة (مكتبة المولد) تحت رقم (٢١٣)، ويقع في ثلاث مجلدات، وقد أسماه «سراج الأئمة في تخريج كشف الغمة عن جميع الأمة»، وهذا التخريج من جملة التخاريج الكثيرة التي فاتت صاحب «حصول التفريج».

(٤) (ص٢٣٤-٢٣٧، ط فاس الأولى).

عائلتنا كبيرة جدًّا، فأشيروا بما تَرَونه حبيبنا محمود العاقبة قبل كل شيء، ولا بدّ ولا بد عاجلًا عاجلًا، وأظهِروا في هذه المسألة ما تُكِنُّهُ صدوركم نحونا كما هو المظنون به، بل المقطوع به عنكم، والله المُيَسِّر.

وهنا أذكر أنه بعد الفراغ من جوابكم هذا جاءني من مصر كتاب مطبوعٌ للشَّيخ النبهاني اسمه «جامع كرامات الأولياء» في مجلّدين، وطبعوا بهامشه كتابًا جليلًا إلى الغاية لليافعي، اسمه «نشر المحاسن»، وفي آخره طبعوا كتابًا آخر للنبهاني اسمه «أسباب التصنيف»؛ عقد فيه ترجمة طنّانة[١] لسيادتكم، حيث استطرد ذكر من مدح مؤلفاته، فوصفكم أولًا: بالإمام العلامة المُحقِّق أحد مفاخر العصر صاحب المؤلفات السَّنية المُتَبَحِّر في العلوم العقلية والنقلية المُتَّصِف بمكارم الأخلاق المُحَمَّدِية، ثُمَّ بعد أن أطرى «السَّيف الرباني»[٢] لكم حلف يمينًا مُغلظًا أنه يعلم أنك أعلم منه بجميع العلوم يقينًا وأتقى وخير من كلٍّ وجه، وقد هاجر منذ سنوات إلى القُسْطنطينة، وهو الآن فيها ينفع المسلمين بعلومه ومعارفه، ثُمَّ أشار إلى قصّتكم مع أبي الهدى الرفاعي[٣] وإقبال الشَّيخ ظافر[٤] عليكم، فانظروه في صحيفة ٣٧٢. الحاصل أنَّ هذه

---

(١) (٢/ ٣٧١-٣٧٢، أسباب التأليف آخر «جامع كرامات الأولياء» الطبعة الأولى).

(٢) السيف الرباني في عنق المعترض على الغوث الجيلاني، طبع بالمطبعة الرسمية التونسية سنة ١٣١٢.

(٣) ولد سنة ١٢٦٦، وتوفي سنة ١٣٢٧ . ترجمه المصنف في فهرس الفهارس (١/ ١٦٣-١٦٥)، وانظر رياض الجنة (٢/ ١٤٤-١٥٥).

(٤) ولد سنة١٢٤٤، وتوفي سنة١٣٢١ . ترجمته في شجرة النور الزكية (١/ ٤١١)، والأعلام الشرقية (٢/ ٥٩٠-٥٩٢)، ولم تخل ترجمته في الأعلام للزركلي (٧/ ٧٦) من الاستهزاء والهمز فيه وفي خليفة المسلمين السلطان عبد الحميد الثاني =

الترجمة منه سرَّتْني كثيرًا كثيرًا، وعلمتُ أنَّ إخلاصه لكم باقٍ على حاله كما ذكر الفقير في كتابه المذكور، وذكر في كتاب «الكرامات» ترجمة شقيقنا الشَّيخ أبي الفيض وغيره من الكتانيين.

ما سألتم عنه من «جريدة المنار» هل تأتي مرتبة إلى فاس؟ إنها لا تأتي فيه لأحد فيما أعلم، وقد كانت تصلُ هنا قبل، أمّا اليوم فلا، والناس في شغل عمّا هو أهم منها ومن غيرها.

ونطلب الله تعالى أن يكون الشُّروع في طبع «البحر» قد وقع، والملزمة الأولى منه بالطريق، فقد انتهى وقت المقابلة والإصلاح وعمل الفهرس، فلم يبق إلّا إخراج ذلك من القوة إلى الفعل وإنجاز الوعد.

فالوزاني إلى الآن في غاية التَّصميم، على أنَّ طبعه لا يمكن ولا يتمكن[١]، وإنما هي اختِلاقاتٌ وإيهاماتٌ، والله غالب على أمره، وسامحونا فيما أطلنا عليكم من الكلمات والإسهابات، فلولا تحقُّقُنا بحبُكم لذلك ما ارتكبناه ولا سلكناه، وخصوصًا مبحث الشَّيخ النبهاني، فقد أخبرناكم بما عندنا، وأنتم بعد ذلك أدرى، فأزيلوا من «البحر» ما شئتم، وأثبتوا ما شئتم من غير تحجير، لأنَّ المقصد والمرمى والمبدأ إذا علم فالتوابع والزوائد لا تضر.

= رحمه الله تعالى، على عادة الزركلي في التنقص من المُصلحين السّاعين في وحدة الأمة وعزتها، فقد كان قومجيًّا معاديًا للخلافة الإسلامية الجامعة لأواصر الأمة المحمدية.

(١) وقد كتب الله أن يكون طبعه على يد خادم تراث الإمام السيد محمد عبد الحي الكتاني بعد أزيد من مئة سنة من تاريخ هذا المكتوب، فالأمر لله، والحمدُ لله الذي وفقنا وشرفنا بذلك.

كما أنا بكل إلحاح نطلب التعجيل بـ«عمدة الأثبات» لا نقبل عذرًا، ولا يتمكن منه اعتذار، مسلِّمًا عليكم بأتمه وأكمله من سيدنا الوالد وكافة أهلنا وأحبابنا وجلسائنا، وقد تمكن من جميع من يعرفك هنا حبك والشَّغف بك، فلا تحرم أحدًا من أبحاثك الرقيقة، وفرائد فوائدك العجيبة بعد هذا، ولا تتَّكل في تأخير الجواب هذه المرة على نحو ما سلكناه من الإطالة، لأنَّ حوادث فاس الأخيرة تعذَّر معها كل شيء، اللَّهم آجر الإسلام في مصائبه.

قاله وكتبه خادم الحديث محمد عبد الحي بن الشَّيخ عبد الكبير الكتاني الحسني الإدريسي، محبكم الصَّميم، في ظهر يوم الثلاثاء ثالث جمادى الثانية سنة ١٣٣٠، حامدًا مصليًا محسبلًا.

يصلكم مكتوب مني للأخ الأعز محمد[١] بن خير الدين أفندي، ادفعوه له وقعوا على جوابه، وقد طلبنا في إتحافنا بمقالاته السياسية التي ينشرها إن كانت بالعربي، يسر الله كل عسير آمين». اهـ[٢]

* * * *

---

(١) لم أتبين من هو.

(٢) هنا بهامش الأصل بخط العلامة السيد محمد المكي بن عزوز ما نصه: «بلغني يوم الثلاثاء ١٧ من الشهر المذكور، من فاس إلى الآستانة أربعة عشر يومًا».

فهرس الموضوعات